

العنوان:	سالنامة ولاية سورية مصدراً لدراسة تاريخ سوريا في العهد العثماني
المصدر:	دراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية
الناشر:	الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي
المؤلف الرئيسي:	أبو سليم، عيسى سليمان
المجلد/العدد:	مج 29 , ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2002
الشهر:	شباط
الصفحات:	100 - 120
رقم MD:	6766
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch, HumanIndex
مواضيع:	كتابة التاريخ، سوريا، العصر العثماني، سالنامة، المصادر التاريخية، الكتب السنوية، التنظيم الإداري، المجالس الإدارية، الإدارة القضائية، التنظيم القضائي، المجالس البلدية، الاستراتيجية العسكرية، الملوك والحكام، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، الدفتر دار
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/6766

سالنامه ولاية سورية مصدراً لدراسة تاريخ سورية في العهد العثماني

عيسى أبو سليم*

ملخص

يتناول هذا البحث دراسة سالنامه ولاية سورية باعتبارها مصدراً من مصادر دراسة تاريخ ولاية سورية في العهد العثماني. فيبدأ بالإشارة إلى بيان معنى السالنامه ولغتها، وأنواعها، وأقسامها، والمعلومات التي يحويها هذا المصدر، ومقارنتها مع المعلومات التي توردها المصادر التاريخية المعاصرة لهذا المصدر، في محاولة لبيان مدى التطابق والاختلاف بين هذه المصادر، وبالتالي بيان المدى الذي يمكن معه الاعتماد على السالنامه في الكتابة التاريخية. وتطبيقاً لذلك تم التطرق إلى مواضيع مختارة، وإجراء التطبيق العملي عليها. وخلص البحث إلى أن السالنامه مصدر يسد نقصاً ولا نجد لهذا المصدر بديلاً في كثير من الأحيان، في المصادر الأخرى.

اتجه العديد من الباحثين للاستفادة من السالنامه^(١) نظراً لما يحويه هذا المصدر من معلومات قيمة قد لا تتوفر في غيره من المصادر^(٢). وينصب هذا البحث على دراسة سالنامه ولاية سورية التي لم تحظ بدراسة خاصة بها، تبين كيفية التعامل معها، أو إلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها. وستعمد الدراسة إلى مقارنة معلومات السالنامه مع المعلومات التي توردها المصادر التاريخية المعاصرة لها. وكمدخل لهذا البحث يمكن القول ان السالنامه مكونة من

مقطعين "سال" بمعنى سنة، "ونامة" بمعنى كتاب. فيصبح معنى الكلمة الحرفي الكتاب السنوي. أما اصطلاحاً فإن السالنامه هي الكتاب السنوي الرسمي الذي يصدر عن الحكومة المركزية أو أجهزتها الرسمية أو الولايات التابعة لها. ومن هنا يمكن التعرف على نوعين من السالنامات: فأما أولهما فهو السالنامه العامة التي تصدر عن الحكومة المركزية سنوياً أو في فترات متباعدة، وتعرف كذلك بسالنامه دولة عليّة عثمانية. ابتدأت بالصدور عام ١٢٦٣/١٨٤٧ في عهد السلطان عبد المجيد. وهذا النوع من السالنامات يتضمن معلومات عامة عن الدولة العثمانية وولاياتها. وأما النوع الثاني من السالنامات فهو السالنامات الخاصة التي تهتم بمجال محدد أو بولاية من ولايات الدولة المختلفة، وهذا النوع من السالنامات صدر ابتداء من عام ١٢٨٢/١٨٦٥. وقد وجد قسمان من السالنامات الخاصة: القسم الأول الذي يصدر عن إدارة من إدارات الدولة المختلفة ويختص بها. والقسم الثاني هو الذي يصدر عن ولاية معينة من ولايات الدولة العثمانية^(٣)، ويختص بشؤونها. ومن بين هذه الولايات ولاية سورية، التي أصدرت عام ١٢٨٥/١٨٦٧، العدد الأول من سالناماتها^(٤). وعند القيام بعملية تحليل أولية يلاحظ ان المعلومات التي تقدمها سالنامه ولاية سورية يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام رئيسية كبرى: القسم الأول معلومات عامة تهم الدولة

* قسم التاريخ، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن. تاريخ استلام البحث ٢٠٠٠/٣/٦ وتاريخ قبوله ٢٠٠١/٥/١٦.

(١) يمكن الإشارة إلى الرواد الأوائل من الباحثين الذين اعتمدوا السالنامات من بين مصادرهم، عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤ غراييه، سورية في القرن التاسع عشر ١٨٤٠-١٨٧٦. وحول مدى استفادة الباحثين من السالنامات انظر ريان، أهمية السالنامات العثمانية، ٢٠٥

(٢) كتب العديد من الباحثين حول السالنامات منهم، احمد، السالنامات العثمانية، مجلة الخليج العربي، م٤، ع٣، ٤. محمد حرب، السالنامات العثمانية، مجلة دراسات الخليج، ع٣. البيات، السالنامات العثمانية وأهميتها لتاريخ العراق، مجلة المورد، م١٧، ع٢٤. - البيات، السالنامات العثمانية مصدراً لدراسة التاريخ المحلي.

(٣) حول معنى السالنامه وأنواعها انظر، احمد، السالنامات العثمانية، ٤٤. محمد حرب، السالنامه العثمانية، ١٥١. ريان، أهمية السالنامات، ٢٠٦-٢١٢. البيات، السالنامات العثمانية، ٤٣. السالنامات العثمانية وأهميتها، ١٦٣-١٦٨. سامي، قاموس تركي، ٧٠١. الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، ج ٣، ٣٩٤ - الحصري، منتخبات التراخي، ج١، ٢٦٩.

(٤) فاضل البيات، السالنامات العثمانية، ١٦٦. ريان، أهمية السالنامات، ٢١٢. Cara DeVaux, Sale-Name, P:83. وحول السالنامات العثمانية بشكل عام كتب Hassan Duman. Haazarlayan, Osmanli Yillikari (salnameler ve Nevsaller), Istanbul, 1982

السلطين العثمانيين، وسني جلوسهم ومدة حكم كل منهم، ووفياتهم، وأماكن دفنهم، مع ذكر نبذة مختصرة عن كل منهم. و تشير السالنامة إلى العواصم التي اتخذتها دول الخلافة الإسلامية، والعواصم التي اتخذتها الدولة العثمانية في مراحلها المختلفة. كما ركزت السالنامة في هذا المجال أيضا على المنجزات العثمانية، إضافة إلى تثبيت بعض المناسبات الدينية التي تحتفل بها الدولة العثمانية^(٦) وضمن هذه الرؤية تدخل السالنامة إلى ولاية سورية، فتهتم بتاريخها ضمن هذين التقسيمين، حيث تثبت السالنامة الأحداث الخاصة في ولاية سورية بالذات.

وأما القسم الثاني من أقسام المعلومات الرئيسية التي توردها السالنامة، فهو ما يختص بالإدارة المدنية لولاية سورية، وهي معلومات مستمدة من دائرة معلومات الولاية كما سيتضح تالياً.

ومن خلال تحليل المعلومات الواردة في هذا القسم يمكن تصنيف هذه المعلومات إلى ثلاثة أصناف رئيسية: الأول يختص بمعلومات الولاية بشكل عام، فتبتدئ السالنامة بذكر أسماء ولاية سورية بترتيب زمني، مبينة اسم والي، وسنة تعيينه، ومدة توليته باليوم والشهر والسنة. ثم تبين أسماء من شغلوا منصب نائب والي، ومتصرف مركز الولاية وغيرهم،^(٧) وضمن هذا التصنيف نجد معلومات عن جغرافية كل لواء من ألوية ولاية سورية^(٨) والمزارات والمقامات الموجودة فيه^(٩).

والصنف الثاني من معلومات الولاية الواردة في هذا التقسيم يتعلق بإدارة الولاية في سنة صدور السالنامة. وهذه المعلومات تتعلق بإدارة الولاية بشكل عام، فتبين السالنامة اسم والي ورتبته، وأعضاء مجلس الإدارة، وتنتقل السالنامة إلى بيان الأجهزة الإدارية المختلفة الموجودة في الولاية، ابتداء من المديرين العامين، والدوائر العامة التي

العثمانية بشكل عام مثل: معرفة مقابلة التواريخ العربية والرومية والإفرنجية في كل يوم من أيام السنة، وتقسيم السنة إلى قسمين رئيسيين: الأول يعرف بـروز قاسم وهو فصل الشتاء، يبتدئ يوم ١٠/٢٦ من كل عام، وعدد أيامه مائة وثمانون يوماً. والقسم الثاني يعرف بـروز حضر وعدد أيامه مائة وستة وثمانون يوماً^(٥) وضمن هذا التقسيم تم رصد كثير من المعلومات المهمة، التي يفهم منها خدمة الأمور المالية في الدولة.

ومن خلال المعلومات التي توردها سالنامة ولاية سورية يمكن معرفة نظرة الدولة العثمانية للتاريخ، إذ تبين نظرة فاحصة في مواد السالنامات: أن العثمانيين قد قسموا التاريخ إلى قسمين: القسم الأول تاريخ ما قبل الإسلام، وتطلق عليه السالنامة "هجرت شرفمقبتدن مقدم" تبين فيه بعض المعلومات والوقائع التي لا تختص بالعالم الإسلامي فقط، وإنما تنظر إلى التاريخ بشكل عام (تاريخ البشرية) مثل هبوط آدم إلى الأرض، والطوفان وبعض الحضارات و الدول مثل الفراعنة والآشوريين والفرس وميلاد المسيح وغيرها. والقسم الثاني وهو التاريخ الإسلامي وتطلق عليه السالنامة "هجرت جليلة دن مؤخر". وفي هذا المجال تهتم السالنامة بالتاريخ الإسلامي، مثل الفترة النبوية والفتوحات الإسلامية. كما نظر العثمانيون إلى التاريخ الإسلامي على أنه تاريخ دول الخلافة الأربع وهي: الخلافة الراشدة، والخلافة الأموية، والخلافة العباسية، والخلافة العثمانية. فتعطي السالنامة معلومات مختصرة عن كل خليفة من الخلفاء في دول الخلافة الثلاث الأولى وسني حكمهم، ووفياتهم، ومجمل لمدة حكم كل دولة من هذه الدول. أما الخلافة الرابعة كما توردها السالنامة فهي الدولة العثمانية، فقد رتبت السالنامة أسماء السلطين العثمانيين ابتداء من السلطان العثماني الأول، وانتهاء بالسلطان الذي صدر في عهده آخر عدد من السالنامة، وأشارت إلى تواريخ ولادة

(٦) سالنامة ولاية سورية، ١٢٩٩/١٨٨١، ص ٦٣، ٦٢، ٦١، ٥٥، ٤٦، ٣٧، ٩.

(٧) المصدر نفسه، ١٨٩٩/١٣١٧، ٣٤، ٥٤.

(٨) المصدر نفسه، ١٩٢. نفس المصدر ١٨٩٠/١٣٠٨ - ١٨٩١/١٣٠٩، ٤٠.

(٩) المصدر نفسه، ١٨٩٩/١٣١٧، ٢٤٣.

(٥) عانت الدولة العثمانية من مشاكل التقويم فقامت بإدخال التقويم الرومي وهو أشهر غريغورية وسنوات هجرية وتقويم جوليان، استخدم في سائر شؤون الدولة. الجليلي، التقويم الشمسي العثماني، ص ٢٢٧.

ترأسها هؤلاء المديرون. والصنف الثالث من معلومات الولاية هو التقسيمات الإدارية للولاية، فتبين سالنامه تقسيم الولاية إلى ألوية ثم أقضية ونواح، بحيث تتناول كل لواء بمفرده، والأجهزة الإدارية الموجودة فيه، والمرتبطة مع الأجهزة العامة في مركز الولاية.

والقسم الثالث من أقسام المعلومات الرئيسية التي تقدمها سالنامه يتعلق بالأجهزة العسكرية الموجودة في الولاية، فتبين سالنامه أن الجيش الخامس (بشنجي أوردو همايون) هو الذي تمركز في ولاية سورية، فتعطي سالنامه اسم القائد ورتبته العسكرية والأجهزة العسكرية التي تتبعه، وتوزيعها على ألوية الولاية المتعددة^(١٠).

أما القسم الرابع من أقسام المعلومات الرئيسية التي تقدمها سالنامه، فهو معلومات إحصائية عن مختلف فعاليات الأجهزة الإدارية في الولاية. ويبدو أن معلومات هذا القسم مستمدة من الأجهزة الإدارية المختصة، ذلك أن نظام إدارة الولايات العثمانية، ألزم كل مأمور (مدير) أن يقدم خلاصة أعماله في نهاية كل سنة إلى رئيسه، ومن المحتمل أن نسخة من هذه الخلاصة كانت ترسل إلى المكتوبي، الذي أشرف على طبع سالنامه ولاية سورية باللغة العثمانية في مطبعة الولاية^(١١).

وسيتطرق البحث فيما يلي إلى اختيار مواضيع مختلفة من سالنامه ولاية سورية، وبيان مدى تطابق أو اختلاف المعلومات التي تقدمها سالنامه مع المصادر التاريخية المتوفرة، ولا يعنى هذا البحث ببيان المصدر الأدق، فهذا الأمر متروك للباحثين كل حسب موضوعه ونظريته.

التقسيم الإداري

نص قانون الولايات الصادر عام ١٢٨١/١٨٦٤، على تقسيم الدولة العثمانية إلى دوائر يطلق على كل واحدة منها اسم ولاية، تضم كل ولاية عدداً من الألوية تتناسب مع

حجمها. وبموجب المادة الأولى من نظام إدارة الولايات العثمانية الصادر عام ١٢٨٧/١٨٧١، يلاحظ أن الولاية قد قسمت إلى ألوية، والألوية إلى أقضية، والأقضية إلى نواح، والنواحي إلى قرى^(١٢) وعند التدقيق في هذا المجال يتبين أن سالنامه ولاية سورية قد أغفلت أحياناً ذكر القرى. أما التقسيمات الإدارية لولاية سورية فتتضح من خلال مقارنة معلومات سالنامات مع بعضها بعضاً، فيلاحظ الباحث من خلال التحليل أنه قد طرأ على الولاية تغيير في أوقات مختلفة، يمكن إجمالها بثلاثة تقسيمات رئيسية هي:

التقسيم الأول: أوردت هذه التقسيم سالنامات ولاية سورية في الأعوام ١٢٩٩/١٨٨١، ١٣٠٢/١٨٨٤، ١٣٠٣/١٨٨٥، وضمن هذا الترتيب قسمت الولاية إلى ثمانية ألوية كما يلي:

- لواء الشام^(١٣). يضم هذا اللواء أقضية البقاع، وبعليك، ووادي العجم، ودوما^(١٤) وحاصبيا، وراشيا، والنبك، إضافة لناحية واحدة هي ناحية البقاع الشرقي وتتبع قضاء بعليك^(١٥)
- اللواء الثاني هو لواء بيروت^(١٦) ويضم قضاء صيدا، الذي تتبعه ناحية الشقيف، وقضاء صور، الذي تتبعه ناحية تبين وقضاء مرجعيون^(١٧).
- اللواء الثالث لواء طرابلس^(١٨): وتتبعه نواحي الميناء،

(١٢) الدستور العثماني ١: ٢٨٢، ٣٩٧.

(١٣) سالنامه ولاية سورية ١٢٩٩/١٨٨١، ٢٠. ١٣٠٢/١٨٨٤،

٩١. ١٣٠٣/١٨٨٥، ٧٦. جريدة سورية ٩٠٥ تاريخ ٢

جمادى الأولى ١٣٠٥/١٨٨٢. الطرابلسي، سمير الليلي ج ١،

٨٦.

(١٤) سالنامه ولاية سورية ١٢٩٩/١٨٨٢، ١٥٣. ١٣٠٢/١٨٨٤،

٩٩. جريدة سورية ٩١٩ تاريخ ٢١ شعبان ١٣٠٠/١٨٨٢.

(١٥) المصدر نفسه، ١٢٩٩/١٨٨١، ١٥٩. ١٣٠٢/١٨٨٤، ١٠٩.

(١٦) المصدر نفسه، ١٢٩٩/١٨٨١، ١٦٧. المصدر نفسه ١٣٠٢/

١٨٨٤، ١١١. المصدر نفسه ١٣٠٣/١٨٨٥، ٩٦.

(١٧) المصدر نفسه، ١٢٩٩/١٨٨١، ١٨٢ - ١٨٥. ١٣٠٢/

١٨٨٤، ١٢٢ - ١٢٧. ١٣٠٣/١٨٨٥، ١٠٨ - ١١٣. جريدة

سورية ٩٠٥ تاريخ ٢ جمادى الأولى ١٣٠٠/١٨٨٢.

(١٨) المصدر نفسه، ١٢٩٩/١٨٨١، ١٨٥. ١٣٠٢/١٨٨٤، ١٢٧

. ١٣٠٣/١٨٨٥، ١١٣.

(١٠) المصدر نفسه، ٣٣٥.

(١١) المصدر نفسه، ١٣٠٣/١٨٨٥، ٥٧. ١٣٠٩/١٨٩١ -

١٣١٠/١٨٩٢، ٢٠٢. ١٣١٧/١٨٩٩، ١٤٤.

وعند مناقشة هذه التشكيلات وتحليلها، نجد أن السالنامة قد أغفلت ذكر بعض الأقضية مثل قضاء طرابلس، وقضاء اللاذقية وقضاء حوران الذي كان مقر قضائه في الشيخ سعد. واتبعت نواح لألوية مثل لواء طرابلس الذي اتبعت السالنامة له خمس نواح، وهذا مخالف للمادة الأولى من نظام إدارة الولايات التي تشير إلى أن الناحية تتبع القضاء وليس اللواء^(٢٦). ثم نجد أن أسماء هذه الأقضية الثلاثة تظهر من خلال الإحصاءات التي توردها السالنامة. وهذا يشعر الباحث بضرورة التدقيق في المعلومات، وقراءة الإحصاءات قراءة دقيقة.

أما التقسيم الإداري الثاني لولاية سورية فهو التقسيم الوارد في سالنامة عام ١٨٨٧/١٣٠٥، عندما أنشئت ولاية بيروت التي ضمت ألوية بيروت، وطرابلس، واللاذقية، وعكا، ونابلس^(٢٧). وبذلك اقتضرت ولاية سورية على ثلاثة ألوية هي: لواء الشام، لواء حماة، ولواء حوران. وفي هذا المجال تشير السالنامة إلى أن مجموع أقضية هذه الألوية ستة عشر قضاءً، ويلاحظ أن السالنامة قد أغفلت ذكر ثلاثة أقضية هي: قضاء دمشق، وقضاء حماة، وقضاء السلط، وبذلك يكون عدد أقضية الولاية فعلاً في تلك الفترة تسعة عشر قضاءً، كما يظهر في معلومات لاحقة.

وأما التقسيم الإداري الثالث لولاية سورية فيظهر في سالنامة عام ١٨٩٤/١٣١٢، عندما استحدث لواء الكرك ليكون اللواء الرابع، زمن الوالي حسين رفيق باشا، وعين حسين حلمي باشا حاكماً إدارياً لهذا اللواء. وعند فحص المعلومات التي توردها السالنامة عن لواء الكرك في هذه الفترة يلاحظ أنها معلومات غير دقيقة، فعندما كان اللواء مكوناً من ثلاثة أقضية وجد فيه خمس وعشرون قرية، وعندما تم توسيع حدود اللواء عام ١٨٩٨/١٣١٦، وأصبح يضم أربعة أقضية، انخفض عدد القرى فيه إلى عشر قرى، وبعد سنتين أصبح عدد قرى اللواء ست عشرة

وطرطوس، والضنية، وحذور، وجزيرة ارواد^(١٩)، وقضاء عكار، وقضاء صافيتا، وقضاء الحصن الذي تتبعه ناحية وادي النصاري^(٢٠).

- اللواء الرابع هو لواء اللاذقية: ويتبعه قضاء جبلة، وقضاء صهيون، وقضاء المرقب^(٢١).

- اللواء الخامس لواء عكا: ويتبعه قضاء حيفا، وقضاء صفد، وقضاء الناصرة، وقضاء طبريا، الذي تتبعه ناحية شفا عمرو^(٢٢).

- اللواء السادس لواء حماة: ويضم أقضية حمص، والحميدية، وسلمية^(٢٣).

- اللواء السابع لواء البلقاء: ويضم قضاء جنين، الذي تتبعه ناحية بيسان، وقضاء السلط، الذي تتبعه ناحية الجيزة، وناحية (بني) صعب، وناحية معان^(٢٤).

- اللواء الثامن هو لواء حوران، وتتبعه النواحي التالية: ناحية غباغب، وناحية الشيخ مسكين، وناحية جاسم. وقضاء عجلون، وقضاء جبل الدروز، الذي يضم نواحي عرة، وعرمان، ومجدل، ولاهته، وصلخد، وسالة، وعاهرة، وقضاء القنيطرة، الذي تتبعه ناحية مجدل شمس، وقضاء درعا، وقضاء بصرا الحرير^(٢٥).

(١٩) المصدر نفسه، ١٨٨١/١٢٩٩، ١٩١. ١٨٨٤/١٣٠٢. ١٢٩. ١٨٨٥/١٣٠٣، ١١٦.

(٢٠) المصدر نفسه، ١٨٨١/١٢٩٩، ١٩٧. ١٨٨٤/١٣٠٢. ١٣٨. ١٨٨٥/١٣٠٣. ١٢٣. جريدة سورية ٩١٩ تاريخ ٢١ شعبان ١٢٨٢/١٣٠٠.

(٢١) المصدر نفسه، ١٨٨١/١٢٩٩، ٢٠١. ١٨٨٤/١٣٠٢. ١٣٩. ١٨٨٥/١٣٠٣. ١٢٤. جريدة سورية ٩١٩ تاريخ ٢١ شعبان ١٢٨٢/١٣٠٠.

(٢٢) المصدر نفسه، ١٨٨١/١٢٩٩، ٢١٧. ١٨٨٤/١٣٠٢. ١٥٦. ١٨٨٥/١٣٠٣. ١٣٩. جريدة سورية ١٠٧٢ تاريخ ١٢ ذي الحجة ١٢٨٥/١٣٠٣.

(٢٣) المصدر نفسه، ١٨٨١/١٢٩٩، ٢٣٠. ١٨٨٤/١٣٠٢. ١٧٠. ١٨٨٥/١٣٠٣. ١٤٥. جريدة سورية ٩١٩ تاريخ ٢١ شعبان ١٢٨٢/١٣٠٠. سمير الليلي، ٨٨.

(٢٤) المصدر نفسه، ١٨٨١/١٢٩٩، ٢٣٧. ١٨٨٤/١٣٠٢. ١٧٩. ١٨٨٥/١٣٠٣. ١٤٨. جريدة سورية، نفس العدد. المصدر نفسه، ١٠٧٠. تاريخ ٢٧ شوال ١٢٨٥/١٣٠٣.

(٢٥) المصدر نفسه، ١٨٨١/١٢٩٩، ٢٤٨. ١٨٨٤/١٣٠٢. ١٨٦. ١٨٨٥/١٣٠٣. ١٧٢. جريدة سورية ١٠٠١ تاريخ ١٩ جمادى الأولى ١٢٨٤/١٣٠٢.

(٢٦) للمزيد انظر، عوض، الادارة العثمانية، ٧٧. الدستور، ٣٩٧.

(٢٧) غرابية، سوريا، ٩١. سمير الليلي، ٩٥. للمزيد انظر، عزمي بيك افندي، ولاية بيروت.

قرية^(٢٨) من هنا تبدو الضرورة ملحة للبحث عن مصادر تاريخية أخرى، تتمم معلومات سالنامه أو تصحيحها. ويمكن تناول موضوع آخر في المجال الإداري وهو المجالس؛ فقد وجد في ولاية سورية عدة مجالس سواء كانت مجالس إدارية أو مجالس بلدية. ويمكن مناقشة المعلومات التي توردها السالنامه عن هذه المجالس وتحليلها ومقارنتها مع المعلومات التي توردها المصادر التاريخية الأخرى، وبيان مدى دقة وأهمية السالنامه كمصدر في هذا المجال، وذلك على النحو التالي:

أ - مجالس الإدارة

١ - مجلس إدارة الولاية

نصت المادة الثانية عشرة من قانون الولايات الصادر عام ١٢٨١/١٨٦٤، على إيجاد مجلس إدارة برئاسة الوالي وعضوية كل من مفتش الأحكام العدلية، والدفتر دار، والمكتوبجي، ومدير الأمور الخارجية، إضافة لأربعة أشخاص منتخبين من الأهالي، اثنان من المسلمين واثنان من غير المسلمين. وتشير السالنامه إلى وجود هذا المجلس برئاسة الوالي. يقسم أعضاؤه إلى قسمين: أعضاء طبيعيين (معينين بحكم وظيفتهم) هم: الدفتر دار، والنائب، والمفتي، والمكتوبجي، وأعضاء منتخبين هم: محمد سعيد باشا، وعابد زاده هولوا باشا، وشمعة زاده احمد رفيق باشا، وأمير زاده محمد باشا، ومردم زاده علي بك، واسبر زاده جبران أفندي، وسليم أيوب أفندي، وعبد الله غسطين باشا، وباشكاتب (رئيس كتاب) يدعى جمال بك^(٢٩).

وعند تحليل معلومات السالنامه ومقارنتها مع مواد قانون الولايات، يلاحظ الباحث عدم التطابق في عدة أماكن: أولها الاستعاضة عن مدير الأمور الخارجية بالمفتي، على الرغم من وجود مدير للأمر الخارجية،

اشغله في تلك الفترة خليل خوري أفندي^(٣٠)، وربما جاء هذا التغيير لأن خليل خوري مسيحي، وإذا تم اعتماد تعيينه فان ذلك يحدث خللاً في نسب تمثيل السكان في مجلس الإدارة. ووجه الاختلاف الثاني أن اثنين من الأعضاء الواردة أسماؤهم (يفترض أن يكونا منتخبين)، لم يكونا منتخبين، بل كانا موظفين الأول هو محمد سعيد باشا، الذي كان يشغل منصب محافظ الحاج الشريف^(٣١) والثاني هولوا باشا الذي كان يشغل منصب مأمور الأمور النافعة (الأشغال العامة) والأمور الزراعية في الولاية. ووجه الاختلاف الثالث هو إشراك النائب في عضوية مجلس الإدارة خلافاً لأحكام قانون الولايات.

أما مجلس إدارة الولاية لعام ١٣٠٣/١٨٨٥، فقد أشارت سالنامه ذلك العام إلى أن الأعضاء المنتخبين هم: محمد سعيد باشا، وهولوا باشا، وشمعة زاده احمد رفيق أفندي، وأمير زاده محمد باشا، ومردم بك زاده علي بك، واسبر زاده جبران أفندي، وعبداه غسطين أفندي، بينما تشير جريدة سورية إلى أن هذا المجلس قد انتهت مدته في شهر شعبان عام ١٣٠٣/١٨٨٥، وتم إعادة تشكيله في شهر شوال من نفس العام وذلك على النحو التالي: شمعة زاده احمد باشا، وأمير زاده سعادتلو محمد باشا، وكيلائي زاده فضيلتلوسعيد أفندي، عن المسلمين، واثنين عن طائفة الروم الكاثوليك هما ميخائيل أفندي السيوفي، وإبراهيم أفندي العبسي، وعن اليهود مايرزبونا أفندي^(٣٢).

وعند تحليل النصوص الواردة في سالنامه الولاية ومقارنتها مع ما تورده الجريدة، ومطابقتها مع مواد الدستور يمكن التوصل إلى ما يلي: أولاً، إشراك أعضاء في مجلس الإدارة لم ينص نظام إدارة الولايات على إشراكهم مثل نقيب الاشراف. ثانياً، الاستعاضة عن

(٣٠) عين قائم مقام قضاء بعلبك عام ١٣٠٣/١٨٨٥. جريدة سورية ١٠٤٥ تاريخ ٢٣ ربيع الثاني ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٣١) سالنامه ولاية سورية ١٣٠٢/١٨٨٤، ٤٩. جريدة سورية ١٠٠٣ تاريخ ٢ جمادى الآخرة ١٣٠٢/١٨٨٤. ١٠٤٨ تاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٣٢) جريدة سورية ١٠٥٩ تاريخ ٣ شعبان ١٣٠٣/١٨٨٥. جريدة سورية ١٠٦٨ تاريخ ١٣ شوال ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٢٨) سالنامه ولاية سورية ١٣١٧/١٨٩٩، ٣٧٦. سميح الليالي ١، ٨٦-٩٤. غرايبة، سوريا، ٧٩. عوض، الإدارة العثمانية، ٨٠.

(٢٩) المصدر نفسه، ١٣٠٢، ١٨٨٣، ٤٩. الدستور، ٣٨٢. وحول طريقة الانتخاب انظر، سميح الليالي ٢، ٢٢١.

مجلس إدارة ولاية سورية قد مارس الصلاحيات المنوطة به وفق الدستور، فوافق على رصد مخصصات لإنشاء مخفر^(٣٤). كما استدعى للتحقيق والمحاكمة محاسب لواء حوران بتهمة الاختلاس^(٣٥). وقرر المجلس إلغاء تقسيم دوائر بلدية دمشق عام ١٣٠٣/١٨٨٥^(٣٦). وعزل متصرف لواء حوران بسبب سوء إدارته^(٣٧). وحاكم قائم مقام قضاء القنيطرة بسبب إساءة استعمال وظيفته^(٣٨).

ومجلس الإدارة الثاني في الولاية هو مجلس إدارة اللواء:

٢ - مجلس إدارة اللواء

تشكل مجلس إدارة اللواء بموجب المادة الثالثة والثلاثين من نظام إدارة الولايات التي نصت على إيجاد مجلس إدارة في اللواء، يتألف من المتصرف، والمفتي، والرؤساء الروحيين للأهالي غير المسلمين، والمحاسب، ومدير التحريرات، وستة أعضاء منتخبين: ثلاثة من المسلمين وثلاثة من غير المسلمين. وتشير سالنامة ولاية سورية إلى أن مجلس إدارة لواء دمشق الشام تشكل عام ١٣٠٢/١٨٨٤ على النحو التالي: المتصرف رئيساً، وخمسة أعضاء طبيعيين (بحكم وظيفتهم) هم: النائب، المفتي، المحاسب، نقيب الأشراف، مدير التحريرات، وسبعة أعضاء منتخبين^(٣٩).

وأعيد تشكيل مجلس إدارة لواء دمشق الشام عام ١٣٠٣/١٨٨٥، على النحو التالي: المتصرف اشرف باشا، والنائب محمد اسعد بك، ونقيب أشراف دمشق عجلاني زاده احمد أفندي، ومدير التحريرات حسني أفندي. أما الأعضاء المنتخبون فهم: أمير زاده محي الدين باشا، وبارودي زاده محمد بك، وعظم زاده اسعد بك، وعظم

عناصر نص النظام على وجودها في المجلس، بأعضاء لم يرد نص بإشراكها في المجلس مثل تبديل مدير الأمور الخارجية بالمفتي. ثالثاً، زيادة في عدد أعضاء المجلس، فقد أوردت السالنامة أسماء سبعة أشخاص، بينما الجريدة تورد أسماء ستة أشخاص، والدستور ينص كذلك على انتخاب ستة أعضاء؛ ثلاثة من المسلمين وثلاثة من غير المسلمين. رابعاً، اختلفت أسماء الأعضاء المسيحيين التي أوردتها السالنامة عن الأسماء التي ذكرتها الجريدة. خامساً، أغفلت السالنامة إيراد اسم العضو اليهودي، بينما أشارت له الجريدة. ويمكن التنويه هنا إلى أن السالنامة لم تضبط اسم أحد الأعضاء المسيحيين وهو عباده (عبد الله) غسطين أفندي.

أما اختصاصات مجلس إدارة الولاية فيمكن تقسيمها إلى قسمين: القسم الأول حدد بموجب المادة السابعة والسبعين من نظام إدارة الولاية، وهو في أمور الإدارة: عقد كل نوع يلزم الحكومة من المبايعات والمقاولات وتنظيمه، وإلزام الواردات العشرية والرسومية وإحالتها بموجب الأنظمة الخاصة بها ومزايدة الأحرار الأميرية وأشغال عموم الأحرار وإنشاء الأبنية، والتدقيق في قرارات مجالس الدوائر البلدية، وإنشاء الطرق اللازمة بين الأولوية، وتغيير ارتباطات الأقضية والقرى^(٣٣).

وأما القسم الثاني من اختصاصات مجلس إدارة الولاية فقد حدد بموجب المادة الثانية والسبعين من نظام إدارة الولايات وهو في دعاوى الإدارة، "ما يترتب لاستنطاق مأموري الولاية فيما يقع عليهم من التهم بالنظر إلى وظائفهم ومحاكمتهم والاختلافات التي يمكن حدوثها بين دوائر الولاية ومجالسها ومأموريها، والشكاوى التي تقع بين الأهالي ضد مأموري الحكومة، والمنازعات التي تحدث بسبب كيفية تقسيم التكاليف والدعاوى التي تقع بين الناس من جهة التزام الأموال الأميرية أو غيرها من المقاولات".

وعند التدقيق في أعمال المجلس يمكن استنتاج أن

(٣٤) جريدة سورية ٨٧٠ تاريخ ١٨ شعبان ١٢٩٩/١٨٨١.

(٣٥) جريدة سورية ١٠٤٧ تاريخ ٨ جمادى الأولى ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٣٦) جريدة سورية ١٠٧٧ تاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٣٧) جريدة سورية ١٠٣٥ تاريخ ١٢ صفر ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٣٨) جريدة سورية ١٠٣٧ تاريخ ٢٦ صفر ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٣٩) سالنامة ولاية سورية ١٣٠٢/١٨٨٤، ٩٢، ١٣٠٣/١٨٨٥، ٧٦.

على أعشار قضاء بعلبك والبقاع^(٤٤).

ومجلس الإدارة الثالث الذي وجد في الولاية هو مجلس إدارة القضاء:

٣- مجلس إدارة القضاء

تشكل مجلس إدارة القضاء بموجب المادة السابعة والأربعين من نظام الولايات، برئاسة قائم مقام القضاء، وعضوية حاكم القضاء الموجود فيه مركز القائم مقام، ومفتي البلدة والرؤساء الروحيين للأهالي غير المسلمين، وكاتب القضاء، وعضوية ثلاثة أشخاص^(٤٥). وعند تطبيق هذه المادة على التشكيلات القائمة في ولاية سورية، تتضح مخالفات التطبيق في عدة أماكن منها قضاء البقاع الذي تألف مجلس إدارته من القائم مقام، والنائب، والمفتي، والمدير المالي، وكاتب التحريات، وأربعة أعضاء منتخبين. وفي قضاء بعلبك، حيث كان الأعضاء الطبيعيون: القائم مقام، والنائب، والمفتي، والمدير المالي، وكاتب التحريات، ووكيل الأوقاف، ونقيب الأشراف، وأربعة أعضاء منتخبين. وكذلك يلاحظ الاختلاف في قضاء دوما؛ بينما يلاحظ التوافق بين سالنامه والدستور في قضاء السلط وقضاء طبريا؛ فقد اشترك رؤساء الطوائف المسيحية الثلاث في السلط بعضوية المجلس وهم: رئيس طائفة الروم، ورئيس طائفة اللاتين، ورئيس طائفة البروتستانت، وفي قضاء طبريا اشترك الرئيس الروحي لطائفة الروم الكاثوليك^(٤٦).

حددت المادة الثانية والتسعون من نظام إدارة الولايات، اختصاصات مجلس إدارة القضاء كما يلي: التدقيق في إيرادات ومصاريف القضاء، وإدارة أموال الحكومة والمحافظة عليها، وتقسيم التكاليف الواردة من مجلس إدارة اللواء. وقد مارس المجلس صلاحياته هذه، فقام بتوزيع التكاليف الواردة من مجلس إدارة اللواء، حيث قام مجلس إدارة قضاء بعلبك بالمصادقة على قرار إحالة أعشار

زاده احمد شفيق بك، ودالاتي زاده علي أفندي، وشامية زاده جبران أفندي، وحاصباني زاده قسطنطين أفندي، وطوطح زاده الياهو أفندي. وهنا يمكن الإشارة إلى بعض الاختلافات في التطبيق عما نص عليه النظام فعلاً، ومن ذلك أولاً: إشراك نائب المتصرف في المجلس. ثانياً زيادة عدد أعضاء المجلس، فقد نص النظام على انتخاب ستة أعضاء، بينما يلاحظ أن تشكيل المجلس الفعلي جاء من ثمانية أعضاء منتخبين. ثالثاً أن احمد شفيق العظم، هو مدير تحرير النفوس عام ١٣٠٢/١٨٨٤-١٣٠٣/١٨٨٥ وهو موظف رسمي، وورد اسمه ضمن تشكيلة الأعضاء المنتخبين في المجلس^(٤٧)، وعلي أفندي الدالاتي وهو موظف في دائرة عدل الشام كما سيوضح فيما بعد.

حددت اختصاصات مجلس إدارة اللواء، بموجب المادة التسعين من نظام إدارة الولايات وهي: التدقيق في إيرادات ومصاريف اللواء، والتفتيش على محاسبي الصناديق، والنظر على أموال الحكومة والمحافظة عليها، وإنشاء الطرق الخصوصية بين الأفضية، والمحافظة على الصحة العامة، والمذاكرة في المواد العائدة لتسهيل التجارة والمعارف، وتقسيم التكاليف (الضرائب) الواردة من مجلس إدارة الولاية على الأفضية بموجب قرار رسمي^(٤٨).

وعند مقارنة ما جاء في جريدة ولاية سورية يلاحظ أن مجلس إدارة لواء دمشق قد مارس صلاحياته هذه، فقام باستدعاء رؤساء دوائر بلدية دمشق الأربعة وطلب منهم الاعتناء بتنظيف وتطهير البلدة^(٤٩). واشترك احمد شفيق بك العظم وهو عضو المجلس، في لجنة تحقيق الوريكو (سيأتي الحديث عن الوريكو) قضاء بعلبك، وأحيلت القضية إلى مجلس إدارة الولاية^(٥٠). كما قام المجلس بإعلان المزادة

(٤٠) أحمد شفيق بيك العظم مدير تحرير النفوس عام ١٣٠٢/١٨٨٤ وعام ١٣٠٣/١٨٨٥. جريدة سورية ١٠٠٠ تاريخ ١٣ جمادى الأولى ١٣٠٢/١٨٨٤. جريدة سورية ١٠٨٣ تاريخ ٨ صفر ١٣٠٤/١٨٨٦. سالنامه ولاية سورية ١٣٠٢/١٨٨٤، ٩٢.

(٤١) الدستور، ١٤٤.

(٤٢) جريدة سورية ١٠٢٨ تاريخ ٢٢ ذي الحجة ١٣٠٢/١٨٨٤.

(٤٣) جريدة سورية ١٠٨٣ تاريخ ٨ صفر ١٣٠٢/١٨٨٤.

(٤٤) جريدة سورية ١٠٦٩ تاريخ ٢٠ شوال ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٤٥) الدستور، ٣٨٩.

(٤٦) سالنامه ولاية سورية ١٣٠٢/١٨٨٤، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣.

١٠٤، ١٦١، ١٧٩.

نصف أعضاء مجلس البلدية في شهر محرم عام ١٣٠٣/١٨٨٥، تمت الدعوة لانتخاب أعضاء جدد بدلاً منهم^(٥٢).

ويبدو أن الدولة العثمانية أعادت النظر في تقسيم دوائر بلدية دمشق أكثر من مرة، فقد تشكلت عام ١٢٩٩/١٨٨١ من دائرة واحدة^(٥٣)؛ بينما هي عام ١٣٠٢/١٨٨٤ مكونة من أربع دوائر لها أربعة رؤساء هم: عابد زاده محمود بك رئيس الدائرة الأولى، عظم زاده عبد الله أديب بك رئيس الدائرة الثانية، وشرابي زاده عبد القادر أفندي رئيس الدائرة الثالثة، وجبرائيل أفندي أسبر رئيس الدائرة الرابعة^(٥٤). واقتصرت دوائرها عام ١٣٠٣/١٨٨٥ على دائرتين فقط، يرأس الدائرة الأولى شرابي زاده عبد القادر أفندي، ويرأس الدائرة الثانية جبران أسبر أفندي^(٥٥). وفي هذا المجال يمكن ملاحظة الاختلاف بين المعلومات التي توردها السالنامة مع غيرها من المصادر، حيث تشير جريدة سورية إلى أن بلدية دمشق عام ١٣٠٣/١٨٨٥، قد اقتصرت على دائرة واحدة^(٥٦).

تتخصص مهام المجلس البلدي في الإشراف على الأبنية، والمصالح المختصة بالمياه، وإزالة الخطر بهدم الأبنية الخربة، والإشراف على نظافة البلدة وتزيينها، وتسهيل وسائل النقل وتنظيمها، وإنارة الطرق^(٥٧).

وعند مناقشة هذه المهام والتدقيق في أعمال بلدية دمشق يلاحظ أنها واجهت المصاعب، إضافة إلى الشكاوى المتكررة من الأهالي بسبب عدم قدرتها على القيام بمهامها أحياناً. من هذه الشكاوى أن الأوساخ قد تكاثرت في الأزقة والأسواق، نتيجة استخدام البلدية العميان والمتسولة للقيام بهذه الأعمال، لذلك تمت المطالبة بتعيين مستخدمين قادرين

الأغنام فيه، بالرغم من أن المجلس لم يكن مجتمعاً، فتم التصديق على القرار بشكل فردي، بعد أن اتخذ مأمور الأغنام قراره^(٥٧). ولكن لم تراعى الأصول القانونية في بعض الأحيان عند تشكيل المجلس، فقد طرد أحد الأعضاء من إدارة قضاء جنين لأنه تبين فيما بعد أنه لا يقرأ ولا يكتب^(٥٨).

ب - المجالس البلدية

نصت المادة (١١١) من نظام إدارة الولايات على تشكيل مجلس بلدي في كل مدينة وقصبة تكون مقر والٍ أو قائم مقام. وبناء على ذلك وجدت في ولاية سورية عدة بلديات منها: بلدية دمشق، وبلدية البقاع، وبلدية بعلبك، وبلدية حاصبيا، وبلدية راشيا، وبلدية بيروت، وبلدية صيدا، وبلدية صور، وبلدية طرابلس، وبلدية اللاذقية، وبلدية جبلة، وبلدية عكا، وبلدية حيفا، وبلدية صفد، وبلدية الناصرة، وبلدية حماة، وبلدية حمص، وبلدية نابلس، وبلدية عجلون، وبلدية القنيطرة^(٥٩) وبالرغم من هذا العدد لم تتشكل بلديات في كل المناطق التي نص عليها نظام إدارة الولايات، ومع ذلك تبقى السالنامة في هذا المجال مصدراً يمكن الاعتماد عليه، نظراً لغياب أوراق كثير من البلديات. وبالعودة إلى المادة (١١٣) من نظام إدارة الولايات، يتضح أن النظام نص على أن أعضاء المجلس البلدي هم من أصحاب الأملاك والأراضي، تكون خدمتهم في البلدية مدة سنتين ثم يغير نصفهم في كل سنة، وعند انتهاء مدة السنتين تجرى انتخابات جديدة. ويلاحظ أن الحكومة لم تلتزم الحياد في الانتخابات فعزلت رئيس البلدية، وعينت نائبه رئيساً^(٦٠)، واستطاع الرئيس المعزول العودة لرئاسة البلدية بعد ذلك بأربع سنوات^(٦١). وعندما انتهت مدة خدمة

(٥٢) جريدة سورية ١٠٣١ تاريخ ١٤ محرم ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٥٣) سالنامة ولاية سورية ١٢٩٩/١٨٨١، ١٤٤.

(٥٤) سالنامة ولاية سورية ١٣٠٢/١٨٨٤، ٩٤ - ٩٥. ويشير الحصني إلى أنها قسمت إلى أربع دوائر عام ١٣٠٤/١٨٨٦. منتخبات التواريخ ١، ٢٧٤.

(٥٥) سالنامة ولاية سورية ١٣٠٣/١٨٨٥، ٧٩-٨٠.

(٥٦) جريدة سورية ١٠٧٧ تاريخ ٥ ذي الحجة ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٥٧) الدستور ١، ٤٢١.

(٥٧) جريدة سورية ١٠٦٩ تاريخ ٢٠ شوال ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٥٨) جريدة سورية ١٠٧٠ تاريخ ٢٧ شوال ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٥٩) سالنامة ولاية سورية ١٣٠٢/١٨٨٤، ٩٤ - ٩٥. ١٠١، ١٠٣، ١٠٧، ١٠٩، ١١٤، ١٢٣، ١٢٧، ١٣٥، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٩، ١٦١، ١٦٩، ١٧٦، ١٨٥، ١٨٨.

(٥٠) جريدة سورية ٩٨٧ تاريخ ٢٩ شوال ١٢٩٩/١٨٨١.

(٥١) سالنامة ولاية سورية ١٣٠٢/١٨٨٤، ١٤٤.

على العمل^(٥٨). أما إنارة الشوارع فهي من مشاكل البلدية الدائمة، ذلك انه تم استخدام مصابيح الزيت، وهذه المصابيح لا تعطي الضوء الكافي نتيجة وجود اللون الأسود عليها، إضافة إلى أن هذه المصابيح تنطفئ ليلاً بسبب العوامل الجوية^(٥٩) ولا تستمر مشتعلة حتى الصباح، إضافة إلى عدم معرفة المستخدمين إنارة هذه المصابيح أصلاً^(٦٠). ونظراً لعدم قدرة البلدية على القيام ببعض مهامها، فقد تم الطلب من رؤسائها مراراً بذل المزيد من الجهود، وتنظيف البلدة^(٦١) إلا أن البلدية كانت مثقلة بالتزامات، ولا تكفي وارداتها إلا لتغطية رواتب الرؤساء والمستخدمين فيها^(٦٢).

الوالي

تورد سالنامة ولاية سورية أسماء الولاة الذين تولوا دمشق، وتختلف المعلومات التي تقدمها السالنامات المتعاقبة فيما بينها من ناحية، كما تختلف مع المعلومات الواردة في المصادر التاريخية المختلفة من ناحية أخرى، ويمكن عرض أمثلة على ذلك، إذ تشير سالنامة عام ١٢٩٩/١٨٨١، وسالنامة عام ١٣٠٢/١٨٨٤، إلى أن والي سورية هو حمدي باشا، بينما تشير سالنامة عام ١٣١٧/١٨٩٩ إلى أن اسمه هو أحمد حمدي باشا، ويؤيدها في ذلك جريدة سورية. ويلاحظ عند مقارنة تاريخ تعيين هذا الوالي وجود اختلاف مع ما يورده الحصني والبيطار^(٦٣). والمثال الثاني الذي يمكن الإشارة إليه ورد في سالنامة عام ١٣٠٣/١٨٨٤، عند تعيين ناشد راشد باشا والياً لدمشق، حيث تختلف جريدة سورية مع السالنامة

فتشير إلى أن اسمه هو راشد باشا الذي وصل ميناء بيروت يوم ١ محرم عام ١٣٠٣/١٨٨٥، ويؤيد الجريدة مصدران آخران^(٦٤). ويجعل الحصني مدة تولية رؤوف باشا من عام ١٣٠٩/١٨٩١-١٣١١/١٨٩٣، بينما تشير السالنامة إلى أنه عين بين ١٣٠٨/١٨٩٠-١٣١٠/١٨٩٢ والمثال الأخير الذي يمكن الإشارة إليه هو الاختلاف في تاريخ تعيين الوالي مصطفى عاصم باشا، الوارد في سالنامة عام ١٣١٧/١٨٩٩، وعند الحصني^(٦٥). هذا التباين في المعلومات يشعر الباحث بضرورة عدم اقتصار معلوماته على السالنامة، وإنما لابد من الاسترشاد بالمصادر المحلية، ومقارنة معلوماتها للوصول إلى النتائج الصحيحة.

أما صلاحيات الوالي فقد حددت بموجب المواد ٥-١٤ من نظام إدارة الولايات، بأربعة أقسام رئيسة هي الأمور الإدارية، والأمور المالية، والمعارف العامة، والأمن. فأما الأمور الإدارية؛ فقد أنيطت بالوالي مهمة الإشراف على تطبيق الأنظمة والقوانين في الولاية، ومتابعة أعمال المديرين العامين في المركز، إضافة لكون الوالي مسؤولاً عن أعمال الموظفين في شعب الإدارة، وفي هذا المجال خول الوالي صلاحية إيقاع العقوبات عليهم عن الأخطاء التي يرتكبونها. وللوالي أن يقوم تطبيقاً لهذه الغاية بجولة أو اثنتين في السنة على الدوائر التابعة له.

أما في المجال المالي، فقد أوكلت للوالي مهمة الإشراف على تحصيل الضرائب في الولاية، وإدارة أموالها والحفاظ عليها، وحل ما ينشأ من منازعات وخلافات. إضافة إلى كونه مسؤولاً عن تنظيم الهيئة التحصيلية في الولاية.

وفيما يتعلق بالمعارف والأشغال العامة، فقد انحصرت مهمات الوالي في اتخاذ ما يلزم من إجراءات للنهوض بالتربية والتعليم، والتجارة، والزراعة والصناعة، وإنشاء الطرق العامة وتعبيدها، وفتح الجداول وتنظيف الأنهار،

(٦٤) سالنامة ولاية سورية ١٣٠٣/١٨٨٥، ٤٠. جريدة سورية ١٠٣٠ تاريخ محرم ١٣٠٣/١٨٨٥. الحصني، منتخبات التواريخ، ١، ٢٧٣. البيطار، حلية البشر، ٣، ١٥٦٩.
(٦٥) الحصني، منتخبات التواريخ، ١، ٢٧٥. سالنامة ولاية سورية ١٣١٧/١٨٩٩، ٩٦.

(٥٨) جريدة سورية ٩١٩ تاريخ ٢١ شعبان ١٣٠٠/١٨٨٢.
(٥٩) جريدة سورية ٨٧٢ تاريخ ٢ رمضان ١٢٩٩/١٨٨١.
(٦٠) جريدة سورية ٩١٩ تاريخ ٢١ شعبان ١٣٠٠/١٨٨٢.
(٦١) جريدة سورية ١٠٢٨ تاريخ ٢٢ ذي الحجة ١٣٠٢/١٨٨٤.
(٦٢) جريدة سورية ١٠٧٧ تاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٣٠٣/١٨٨٥.
(٦٣) سالنامة ولاية سورية ١٢٩٩/١٨٨١، ١٠٢. المصدر نفسه- ١٣٠٢/١٨٨٤، ٤٨. المصدر نفسه ١٣١٧/١٨٩٩، ٩٦.
جريدة سورية ٨٧٠ تاريخ ١٨ شعبان ١٢٩٩/١٨٨١.
الحصني، منتخبات التواريخ، ١، ٢٧٣. البيطار، حلية البشر ١، ١٣٤.

والمحافظة على السلامة العامة^(٦٦).

وعند تحليل هذه المهام يلاحظ أن الوالي قد قام بأعمال متعددة منها التفتيش على أنحاء الولاية، فقد قام بالتفتيش على بعض القرى في لواء دمشق^(٦٧)، وعلى لواء بيروت مرتين عام ١٣٠٣/١٨٨٥^(٦٨). وقام بتعيين الموظفين من الدرجة الأولى مثل محمد فوزي العظم كاتب مجلس إدارة الولاية، الذي عينه ناظراً للنفوس، بعد تقاعد ناظر النفوس حسن أفندي عام ١٣٠٣/١٨٨٥^(٦٩)، وتعيين مأمورين من الدرجة الثانية مثل مأمور الوريكو^(٧٠)، وإجراء تبديل في مواقع حكام بعض الأقضية، واستصدار إرادة سنية بذلك^(٧١)، ومحاكمة بعضهم^(٧٢)، وعزلهم^(٧٣). والتنسيب للحصول على الأوسمة^(٧٤)، وتوديع موكب الحاج الشريف^(٧٥)، والإشراف على أعمال بعض اللجان مثل لجنة إسكان المهاجرين المسلمين^(٧٦)، والإشراف على أعمال بلدية دمشق^(٧٧).

ويستفاد من تقارير مدحت باشا عن سورية، أنه لم يكن هناك تعاون بين الوالي ومشير (قائد) الجيش الخامس، ذلك أن قوات الجندرية لم تكن كافية للسيطرة على الأمن، ولم يتدخل الجيش الخامس لفض المنازعات^(٧٨)، نتيجة أمرين: الأول هو ضعف الجيش الخامس. والثاني رفض قائد

الجيش التعاون مع الوالي لسببين، الأول: أن المشير كان يهدف إلى إحراج الوالي، وإظهاره بمظهر العاجز عن حفظ الأمن والنظام. والثاني كي تضطر الحكومة المركزية إلى منح المشير صلاحيات واسعة، وبالتالي لفت الأنظار إليه^(٧٩). كذلك رفضت القوات العسكرية أن تتعاون مع الوالي، بحيث إذا ذهبت إلى إحدى المناطق لإخضاعها، وطلب الوالي إعادتها، ترفض هذه القوات العودة^(٨٠).

ويوضح الجدول رقم (١) توزيع قوات الجيش والشرطة على الولاية:

عند تحليل الجدول تتضح عدة أمور أولها: أن القوات الموجودة وعددها ١٨٠٠ جندي، لم تكن لنشر الأمن في الولاية، وأن معظمها (١٠١٨ جندياً) تركز في لواء الشام وهو مركز الولاية. إضافة إلى أن هذا الجدول من أساسه موضع شك، إذ يلاحظ عند تحليل جدول المصارفات الوارد في سالنامة عام ١٣٠٣/١٨٨٥، أنه لم تخصص مصروفات لهذه القوات في سبعة ألوية^(٨١).

النائب

تشير سالنامة ولاية سورية، إلى أن النائب يعتبر من أعضاء مجلس إدارة الولاية الطبيعيين، وهو في عام ١٣٠٢/١٨٨٤ أحمد اسعد بك^(٨٢). والمعلومات المتوفرة حول هذا المنصب مشوشة، فقد نصت المادة الرابعة من نظام الولايات على أنه في حالة غياب الوالي يقوم المعاون بمهام الوالي، وإذا لم يكن المعاون موجوداً، فلولي أن

(٧٩) عوض، الإدارة العثمانية، ١٤٢.

(٨٠) المصدر السابق، ١٣٠.

(٨١) سالنامة ولاية سورية ١٣٠٢/١٨٨٤، ٧٠. ٢٠١.

(٨٢) عين نائباً عام ١٣٠٢/١٨٨٤، خلفاً للنائب مصطفى حقي أفندي الذي عين عام ١٢٩٩/١٨٨١، واستمر أحمد في منصبه إلى أن انتهت خدمته في شهر ذي الحجة ١٣٠٣/١٨٨٥، فعين بدلاً منه حسين حسني أفندي. بينما تشير السالنامة إلى أن النائب هو كاظم أفندي. سالنامة ولاية سورية ١٢٩٩/١٨٨١، ١٠٢. جريدة سورية ٨٧٦ تاريخ ٨ شوال ١٢٩٩/١٨٨١. جريدة سورية ٨٧٦ تاريخ ٢ صفر ١٣٠٢/١٨٨٤. جريدة سورية ١٠٧٧ تاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٦٦) الدستور ١، ٣٩٧.

(٦٧) جريدة سورية ٩٨٨ تاريخ ١٦ صفر ١٣٠٢/١٨٨٤.

(٦٨) جريدة سورية ١٠٣٩ تاريخ ١١ ربيع الأول ١٣٠٣/١٨٨٥.

جريدة سورية ١٠٧٠ تاريخ ٢٧ شوال ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٦٩) جريدة سورية ١٠٤٠ تاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٧٠) جريدة سورية ٨٨٩ تاريخ ١٧ محرم ١٣٠٠/١٨٨٢. جريدة سورية ١٠٧١ تاريخ ٥ ذي القعدة ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٧١) جريدة سورية ٨٩٠ تاريخ ٢٤ محرم ١٣٠٠/١٨٨٢. جريدة سورية ١٠٤٥ تاريخ ٢٣ ربيع الثاني ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٧٢) جريدة سورية ١٠٣٧ تاريخ ٢٦ صفر ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٧٣) جريدة سورية ١٠٣٥ تاريخ ١٢ صفر ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٧٤) جريدة سورية ١٠٥٥ تاريخ ٣ رجب ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٧٥) جريدة سورية ٨٧٧ تاريخ ١٥ شوال ١٢٩٩/١٨٨١.

(٧٦) جريدة سورية ١٠٣٥ تاريخ ١٢ صفر ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٧٧) جريدة سورية ٩٨٧ تاريخ ٢٩ شوال ١٢٩٩/١٨٨١. جريدة سورية ١٠٧٧ تاريخ ٥ ذي الحجة ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٧٨) مدحت باشا، مذكرات مدحت باشا، ١٢٦.

فهو نائب مركز عام ١٢٩٩/١٨٨١^(٨٧)، ووكيل والي الولاية عام ١٣٠٢/١٨٨٤^(٨٨)، وفي عام ١٣٠٣/١٨٨٥ متصرف مركز، حيث ألغيت متصرفيات المركز في كل الولايات العثمانية ماعدا سورية^(٨٩). ثم ألغيت في ولاية سورية كما تشير سالنامة عام ١٣٠٨/١٨٩٠-١٣٠٩/١٨٩١، وحولت إلى معاون والي^(٩٠).

يعين أياً من مأموري الولاية للقيام بهذه المهمة^(٨٣). وتشير جريدة سورية إلى معلومات مختلفة بهذا الخصوص، فتسميه أولاً نائب مركز الولاية^(٨٤)، ونائب مركز دمشق^(٨٥)، ومتصرف المركز^(٨٦)، ووكيل حضرة والي الولاية، ومعاون والي. ولا يمكن فهم هذه المعلومات، إلا بمعرفة التطورات الزمنية للإدارة، وترتيب هذه التسميات زمنياً.

الجدول رقم (١) توزيع قوات الجيش والشرطة على الولاية

اللواء/النوع	جندرمه		ضابطه		المجموع
	سوارى	بياده	سوارى	بياده	
الشام	٥٤٠	٣١٦	٦٤	٩٨	٠١٨
عكا	٦١	٩٩	٥٩	-	٢١٩
طرابلس	٦١	٩٩	٥٩	٣١	٢٥٠
حماة	١٢٠	٥١	٥٩	٤٨	٢٧٨
حوران	١٢٠	-	١٧٤	٣١	٣٢٥
بيروت	٦١	١٦٢	-	٣٩	٢٤٢
اللانقية	٦١	٤٨	٥٩	٣٠	١٩٨
البلقاء	-	-	١٧٩	٦٠	٢٣٩
المجموع	١٠٢٤	٧٧٥	٦٣٥	٣١٧	٢٧٦٩

(٨٧) جريدة سورية ١٠٧٦ تاريخ ١٨ ذي الحجة ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٨٨) جريدة سورية ٨٧٦ تاريخ ٨ شوال ١٢٩٩/١٨٨١.

(٨٩) جريدة سورية ١٠٧٢ تاريخ ١٢ ذي الحجة ١٣٠٣/١٨٨٥.

(٩٠) جريدة سورية ١٠٧٦ تاريخ ١٨ ذي الحجة ١٣٠٣/١٨٨٥.

سالنامة ولاية سورية ١٨٩٠/١٣٠٨ - ١٨٩١/١٣٠٩، ٤٦.

المصدر نفسه، ١٨٩٩/١٣١٧، ٩٦.

(٨٣) الدستور ١، ٣٩٨.

(٨٤) جريدة سورية ٨٧٦ تاريخ ٨ شوال ١٢٩٩/١٨٨١.

(٨٥) جريدة سورية ٩٨٦ تاريخ ٢ صفر ١٣٠٢/١٨٨٤.

(٨٦) جريدة سورية ١٠٧٠ تاريخ ٢٧ شوال ١٣٠٣/١٨٨٥.

المكتوبي

وجد منصب المكتوبي بموجب المادة التاسعة من قانون الولايات، وحددت المواد ١٩-٢١ من نظام إدارة الولايات واجباته التي يمكن إجمالها بما يلي^(٩٧):

- إدارة جميع المكاتبات وجمع قيودها والمحافظة عليها، وإيفاء الأمور التحريرية بواسطة قلم التحرير، والأمور القيودية بواسطة مدير أوراق الولاية.
- إدارة مطبعة الولاية والتدقيق في أعمالها.
- قبول المسودات التي تتحرر من قلم تحريرات الولاية، بإمضاء معاون التحرير، وبراها بذاته ويصلحها ويضع إمضاءه عليها، وعلى جميع المسودات التي ينظمها هو مباشرة^(٩٨).

وللقيام بهذه الواجبات فقد تبع المكتوبي الدوائر التالية:

- أقلام الولاية.
 - مجلس إدارة قلم الولاية.
 - قلم الأوراق، ويتألف من مدير الأوراق التالية:
 - أ - مأمور قلم البوستة (البريد) ومعاون مدير الأوراق.
 - ب - موزع الأوراق ومساعدوه الثلاثة^(٩٩).
- وتشير سالنامة ولاية سورية إلى أن المكتوبي هو أحد أعضاء مجلس إدارة الولاية، وشغل هذا المنصب عام ١٨٨٤/١٣٠٢ يوسف بهاء الدين. ويتبع المكتوبي في الولاية مدراء التحرير^(١٠٠)، تشير المادة ٣٨ من نظام إدارة الولايات إلى واجباتهم التي تتمثل في: إدارة جميع مكاتبات اللواء وجميع القيود والمحافظة عليها، وإدارة الأمور التحريرية بواسطة قلم التحرير، عن طريق

حددت المادة السابعة عشرة من نفس النظام وظائف النائب وهي: مطالعة المحررات التي تأتي إلى الوالي من دوائر الولاية وغيرها من الأوراق والمكاتيب، وإحالتها إلى الدوائر التي تتعلق بها، ويعطي الوالي خلاصة الأوراق التي أحالها، ويعرض عليه الأمور التي يراها مناسبة، وبذلك تكون مهام النائب محصورة في الأمور الإجرائية^(٩١).

والمعلومات المتوفرة حول المهام التي مارسها النائب قليلة، فقد أشارت جريدة سورية إلى أن الوالي ناشد باشا عندما غادر إلى بيروت عام ١٣٠٣/١٨٨٥، عين مكانه متصرف المركز^(٩٢). ومارس النائب بعض المهام في حال وجود الوالي في مركز الولاية، فقد استدعى النائب عام ١٣٠٢/١٨٨٤، رؤساء بلدية دمشق وطلب منهم الاعتناء بنظافة المدينة^(٩٣).

المفتي

تشير سالنامة إلى أن المفتي محمود أفندي حمزة زاده،

هو أحد أعضاء مجلس إدارة ولاية سورية^(٩٤)، وكان مديراً للوكوف ثم أصبح عام ١٢٩٩/١٨٨١^(٩٥)، مفتي الشام وفي ٥ ذي الحجة عام ١٢٩٩/١٨٨١، جمع منصبي الإفتاء ورئاسة مجلس معارف ولاية سورية، بعد أن صدرت الإرادة السنية من استانبول بالموافقة على ذلك^(٩٦).

(٩١) الدستور ١، ٤٠١.

(٩٢) جريدة سورية ١٠٧٠ تاريخ ٢٧ شوال ١٣٠٣/١٨٨٥. عوض، الإدارة العثمانية، ٨٩.

(٩٣) جريدة سورية ١٠٢٨ تاريخ ٢٢ ذي الحجة ١٣٠٢/١٨٨٤.

(٩٤) سالنامة ولاية سورية ١٣٠٢/١٨٨٤، ٤٩.

(٩٥) البيطار، حلية البشر ٣، ١٤٦٧.

(٩٦) ولد ما بين عامي ١٢٣٤/١٨١٨ - ١٢٣٦/١٨٢٠، وتوفي

عام ١٣٠٥/١٨٨٧. جريدة سورية ٨٨٠ تاريخ ٧ ذي

الحجة ١٢٩٩/١٨٨١. الحصني، منتخبات التواريخ ٢،

٧٦٨-٧٧٠. البيطار، حلية البشر ٣، ١٤٦٧.

(٩٧) شغل يوسف بهاء الدين أفندي منصب مكتوبي الولاية من عام ١٢٩٩/١٨٨١ إلى عام ١٣٠٢/١٨٨٤ حيث تم تبديل موقعه مع حسين حلمي بك مكتوبي ولاية إيدن ابتداء من شهر ذي الحجة ١٣٠٢/١٨٨٤. سالنامة ولاية سورية ١٣٠٢/١٨٨٤، ٤٩. جريدة سورية ٨٧٦ تاريخ ٨ شوال ١٢٩٩/١٨٨١.

(٩٨) الدستور ١، ٣٨٢، ٤٠٢.

(٩٩) سالنامة ولاية سورية ١٣٠٢/١٨٨٤، ٥١.

(١٠٠) المصدر نفسه، ٩٢.

مأمور خاص يتم اختياره من هيئة القلم^(١٠١).

وجد في القضاء منصب كاتب تحريرات وهو عضو مجلس القضاء^(١٠٢). حددت واجباته بموجب المادة ٤٦ من نظام إدارة الولايات وتتلخص: بإدارة جميع المكاتبات، وجميع القيود والمحافظة عليها. وما يلفت النظر عند تحليل هذه المعلومات أن مدير التحريرات في القضاء لا يوجد له جهاز إداري منفصل خاص به، وإنما كان مسؤولاً عن جميع كتبة إدارة القضاء مهما بلغ عددهم، وهم جميعاً مكلفون بالوظائف المشتركة في الأمور التحريرية والقيودية، ومجبرون أن يتعاونوا في الأمور القلمية في كل ما يتعلق بمجالس إدارة القضاء ودعاويه وسائر دوائره^(١٠٣). ومن هنا يمكن فهم تذمر المكتوبي من أداء مديري التحريرات واتهامه لهم بالتقصير، حيث لم يرسلوا للمكتوبي شيئاً، لذلك طلب منهم تزويده بالوقائع^(١٠٤).

ويتبع المكتوبي مطبعة الولاية وهي التي طبعت فيها السالنامة وهذه المطبعة تتألف من قسمين رئيسيين:

أ- قسم الأحرف وله مدير ومحرر للغة العثمانية (لغة السالنامة) ومصحح ومترجم.

ب- قسم الليتوغرافيا (طباعة الحجر) ولهذا القسم مدير وثلاثة مساعدين^(١٠٥).

وتورد السالنامة أسماء العديد من المطابع التي وجدت في الولاية^(١٠٦) وهي:

- مطبعة بيروت، تأسست عام ١٢٥٧ / ١٨٤١، وهي للجمعية البروتستانتية^(١٠٧).

- المطبعة اليسوعية لجمعية الجزويت تأسست سنة ١٢٧١ / ١٨٥٣^(١٠٨).

- مطبعة حديقة الأخبار لصاحبها خليل خوري تأسست

سنة ١٢٧٤ / ١٨٥٧^(١٠٩).

- مطبعة الكلية لصاحبها يوسف الشلفون تأسست سنة ١٢٨٠ / ١٨٦٣^(١١٠).

- مطبعة الولاية تأسست عام ١٢٨١ / ١٨٦٤^(١١١)، والمطبعة العسكرية تأسست في نفس العام^(١١٢).

- مطبعة حنا النجار لصاحبها حنا النجار تأسست عام ١٢٨٣ / ١٨٦٦^(١١٣).

- مطبعة المعارف لصاحبها بطرس البستاني تأسست سنة ١٢٨٦ / ١٨٦٩^(١١٤).

- مطبعة رزق وخضرا تأسست سنة ١٢٨٦ / ١٨٦٩^(١١٥).

- مطبعة جمعية الفنون لصاحبها عبد القادر القباني تأسست سنة ١٢٩٢ / ١٨٧٥^(١١٦).

- المطبعة الأدبية لصاحبها خليل سركيس تأسست سنة ١٢٩٤ / ١٨٧٧^(١١٧).

- مطبعة المصباح لصاحبها نقولا النفاش تأسست سنة ١٢٩٥ / ١٨٧٨^(١١٨).

- مطبعة خالد حبيب تأسست سنة ١٢٩٦ / ١٨٧٨^(١١٩).

- مطبعة روضة الشام لصاحبها خالد أفندي تأسست سنة ١٣٠٩ / ١٨٩١.

- المطبعة العلمية لصاحبها عمر هاشم تأسست سنة ١٣١٥ / ١٨٩٧.

- مطبعة الحميدية لصاحبها إبراهيم نخمان أفندي تأسست

(١٠٩) يشار لها بأنها المطبعة السورية، المصدر نفسه، ٣٨٧. صابات، تاريخ الطباعة، ٦٣.

(١١٠) مكاريوس، ٣٨٧، صابات، ٦٣. شيخو، تاريخ فن الطباعة، ١٠٠١.

(١١١) سالنامة ولاية سورية ١٣١٧ / ١٨٩٩، ٣٣٢. شيخو، ٨٧٩. ٣٣٢.

(١١٢) مكاريوس، ٣٨٧. شيخو، ١٠٣٢.

(١١٣) صابات، ٦٤. مكاريوس، ٣٨٧. شيخو، ٨٩٩.

(١١٤) سالنامة ولاية سورية ١٢٩٩ / ١٨٨١، ٣٣٢.

(١١٥) صابات، ٦٤. شيخو، ٣١٩. مكاريوس، ٣٨٧.

(١١٦) مكاريوس، ٣٨٧. صابات، ٦٤.

(١١٧) دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج٢، ٣٣.

(١١٨) هي مطبعة نهج الصواب يشار بأنها تأسست ١٢٩٧ / ١٨٨٠. شيخو، ٤٦٩.

(١١٩) سالنامة ولاية سورية ١٣١٧ / ١٨٩٩، ٣٣٢. شيخو، ٨٨٠.

(١٠١) الدستور ١، ٤٠٢.

(١٠٢) سالنامة ولاية سورية ١٣٠٢ / ١٨٨٤، ١٠٩.

(١٠٣) الدستور ١، ٤٠٧.

(١٠٤) جريدة سورية ١٠٢٨ تاريخ ٢٢ ذي الحجة ١٣٠٢ / ١٨٨٤.

(١٠٥) سالنامة ولاية سورية ١٣٠٢ / ١٨٨٤، ٥٦.

(١٠٦) لنأخذ مثلاً على ذلك سالنامة ولاية سورية ١٢٩٩ / ١٨٨١، ٢٨٦.

(١٠٧) مكاريوس، المعارف في سورية، ٣٨٧.

(١٠٨) المصدر نفسه، ٣٨٧.

سنة ١٣١٥/١٨٩٧ (١٢٠).

- مطبعة الفيحاء لصاحبها مصطفى نوري زاده تأسست عام ١٣١٦/١٨٩٨.

وجدير بالذكر أن قانون المطابع والمطبوعات العثمانية قد صدر عام ١٢٨١/١٨٦٤ (١٢١). وبالعودة إلى سالنامة ولاية سورية يتضح أن مدير المطبوعات والأمور الأجنبية من مأموري الولاية (١٢٢)، وهو أحد أعضاء مجلس إدارة الولاية بموجب المادة الثالثة من نظام الولايات (١٢٣)، ومدير الأمور الأجنبية يعين من قبل نظارة (وزارة) الخارجية (١٢٤)، ووظيفته كما حددت بموجب المادة الثانية والعشرين من نظام إدارة الولايات تتلخص بإجراء المخابرات والمكالمات مع القناصل، تحت إشراف الوالي فيما يختص بأمور الولاية الخارجية، وإبلاغ الوالي وتذكيره شفهيًا وتحريريًا بملاحظاته المتعلقة بالأحكام العهدية والقواعد العدلية (١٢٥).

وعند تحليل المعلومات التي توردها السالنامة، يتضح أنه لم يفرد لمدير الأمور الأجنبية وظيفة محددة، بل أدمجت مع مدير المطبعة، وأصبحت هذه الوظيفة تسمى مدير المطبوعات والأمور الأجنبية، شغلها في هذه الفترة خليل خوري، إضافة لكونه رئيس تحرير صحيفة حديقة الأخبار. ويبدو أن خليل حظي بمنزلة رفيعة في ولاية سورية، فقد تم ترفيعه عام ١٣٠٢/١٨٨٤، وتعيينه أيضاً كاتباً للوالي، ثم حصل على النيشان العثماني من الدرجة الرابعة عام ١٣٠٣/١٨٨٥ (١٢٦).

(١٢٠) يشير شيخو إلى أن صاحبها محمد هاشم الكتبي، وتؤيده جريدة سورية. شيخو، ٨٨٠. جريدة سورية ١٠٤٣ تاريخ ٩ ربيع الثاني ١٣٠٣/١٨٨٥.
(١٢١) انظر نص القانون، سليم فارس الشدياق، كنز الرغائب، ج ٥، ٥٦.

(١٢٢) الدستور ١، ٢٨٢.

(١٢٣) عوض، الإدارة العثمانية ٩٢.

(١٢٤) الدستور، ٣٩٧.

(١٢٥) سالنامة ولاية سورية ١٣٠٢/١٨٨٤، ٢٥٠. ٤٩.

(١٢٦) خليل أفندي بن جبرائيل بن يوحنا بن ميخائيل. ولد في الشويفات، ونشأ في بيروت، وبها أنشأ صحيفة حديقة الأخبار، توفي عام ١٩٠٧. طرازي، تاريخ الصحافة، ١٠٢-١٠٥. شيخو، ٩٩٨. المعلوف، خليل خوري،

وتشير السالنامة إلى الصحف والمجلات الصادرة في الولاية وهي (١٢٧):

- حديقة الأخبار لصاحبها خليل خوري.

- التقدم لصاحبها يوسف الشلفون.

- الجنان لصاحبها نجيب البستاني.

- المقتطف لصاحبها يعقوب فارس.

- ثمرات الفنون لصاحبها عبد القادر القباني.

- لسان الحال لصاحبها خليل سركريس.

- الجنة لصاحبها نجيب البستاني.

- البشير لصاحبها جمعية الجزويت.

- الكوكب لصاحبها الجمعية البروتستانتية.

- المصباح لصاحبها نقولا النقاش.

وعند تحليل المعلومات التي توردها السالنامة في مجال الصحافة ومناقشتها، يلاحظ أن السالنامة ليست المصدر الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في هذا المجال؛ ذلك أن السالنامة تشير إلى الصحف والمجلات المرخصة بموجب قانون المطابع والمطبوعات، بمعنى أنها تعتمد على المعلومات الرسمية، ولا تشير إلى كل الصحف التي صدرت في الولاية، وإنما هناك صحف أخرى صدرت من المحتمل أنها لم تحصل على ترخيص وبالتالي لم تدرج ضمن صحف الولاية، فقد أصدر سليم وحنا عنحوري نشرة موقوتة باسم مرآة الأخلاق دون ترخيص عام ١٣٠٣/١٨٨٥، ثم حصل سليم عنحوري على ترخيص لها عام ١٣٠٤/١٨٨٦ من وزارة الداخلية (١٢٨). إضافة إلى وجود صحف ومجلات لم يرد ذكرها في السالنامة وكانت تصدر في الولاية مثل جريدة طرابلس، والمباحث، والوجدان، والحوادث، والبيان، والبرهان، والرغائب،

٩٩٨. لبنان في التاريخ، ٢٩١. سالنامة ولاية سورية

١٣٠٢/١٨٨٤، ٥٦. جريدة سورية ١٠٧٨ تاريخ ٢ محرم

١٣٠٤/١٨٨٦. طرازي، تاريخ الصحافة ١، ١٠٢. جريدة

سورية ١٠٢٨ تاريخ ٢٢ ذي الحجة ١٣٠٢/١٨٨٤. جريدة

سورية ١٠٧٦ تاريخ ١٨ ذي الحجة ١٣٠٣/١٨٨٥.

(١٢٧) سالنامة ولاية سورية ١٣٠٢/١٨٨٤، ٢٤٩. حول هذه

الصحف انظر، طرازي، تاريخ الصحافة ٢، ١١-٣٣.

(١٢٨) عزمي بيك، ولاية بيروت، ٢٢٩.

هذا الضعف ويعزوه إلى بطلان العمل بالقوانين والأصول المرعية، وفتح أبواب سوء الاستعمال، ونتج عن ذلك فساد الأخلاق وهبوط الواردات إلى النصف^(١٣٥). كما عانت الدولة من سرقات المحاسبين^(١٣٦)، والمتصرفين، علماً بأن كل مأمور (مدير) تعينه الدولة يتوجب عليه أن يقسم على الكتاب المقدس بأمانته واستقامته^(١٣٧).

مدير الدفتر الخاقاني

صدر قانون الأراضي العثماني عام ١٢٧٤/١٨٥٨، وبموجبه قسمت الأراضي في الدولة العثمانية إلى خمسة أقسام: أراضٍ مملوكة، أراضٍ أميرية، أراضٍ موقوفة، أراضٍ متروكة، والأراضي الموات، وبعد ذلك بعام واحد صدر نظام الطابو، ثم صدرت تعليمات الطابو عام ١٢٧٦/١٨٦٠، التي أشارت إلى أنه يكون في كل سنجق مأمور أراضٍ واحد، وأن يكون بكل قضاء كاتب للطابو، أما في مراكز الألوية فيوجد مدير الدفتر الخاقاني ليكون مرجعاً لهؤلاء جميعاً.

وتتفق معلومات سالنامه مع الدستور، فتشير إلى وجود دائرة الدفتر الخاقاني في الولاية، وتتألف من مفتش ومدير للدفتر، ودائرة في اللواء تعرف بقلم الدفتر الخاقاني، وإلى كاتب الطابو في القضاء^(١٣٨).

حددت المادة التاسعة والعشرون من نظام إدارة الولايات، واجبات مدير الدفتر الخاقاني وهي تتمثل في التفتيش وتطبيق الأحكام القانونية والأنظمة والتعليمات المرعية، وما كان مختصاً بمعاملات تصرف الأملاك والأراضي وتملكها، والإشراف على معاملات المأمورين الموجودين في الأفضية، وإبلاغ الوالي بمن يعمل ضد

والمدلل، والأجيال، والسعدان، وشمس الاعتدال، والنجاح^(١٢٩).

الدفتر دار

تشير سالنامه سورية إلى أن الدفتر دار هو أحد الأعضاء الطبيعيين في مجلس إدارة الولاية^(١٣٠)، وشغل هذا المنصب عام ١٢٩٩/١٨٨١ رضا أفندي^(١٣١). ونصت المادة السابعة من قانون الولايات على وجود هذه الوظيفة، وشاغها يتبع مباشرة لنظارة المالية. وحددت المادة الثامنة عشرة من نظام إدارة الولايات واجبات الدفتر دار بما يلي: تطبيق أحكام يعينها نظام أمور مالية الولاية، وإذا ما وجد ما يخالف النظام والقواعد الحسابية، على الدفتر دار إبلاغ الوالي بذلك. أما في الألوية فقد أنيطت الأمور المالية والحسابية، بمأمور يعين من قبل نظارة المالية يعرف بالمحاسب، يكون مرتبطاً بدفتر دار الولاية، بينما أنيطت الأمور الحسابية في الأفضية بالكاتب^(١٣٢).

ترأس الدفتر دار دائرة في الولاية أطلق عليها قلم محاسبة الولاية، وتقسم هذه الدائرة إلى قسمين رئيسيين: الأول قسم الواردات، والثاني قسم المصارفات، ونظم هذان القسمان ميزانية الولاية بشقيها الواردات والنفقات^(١٣٣). ومن خلال قراءة ميزانية الولاية كما وردت في سالنامه تتضح معلومات غاية في الأهمية، منها أن سيطرة الدولة على بعض الألوية كانت ضعيفة أو معدومة مثل لواء حوران، ولواء البلقاء، حيث لم تخصص لهما نفقات لا للأمور النافعة ولا للقوة الضابطة. ويتضح أيضاً أن معظم النفقات خصصت للواء الشام، إضافة إلى معاناة الدولة بشكل عام من ضعف الجباية^(١٣٤). ويشير كرد علي إلى

(١٣٥) كرد علي، الجباية في الشام، ٧٢.

(١٣٦) ١٦٧ جريدة سورية ٩٩٧ تاريخ ٢٠ ربيع الثاني ١٣٠٢،

١٨٨٤. جريدة سورية ١٠٤٧ تاريخ ٨ جمادى الأولى ١٣٠٣،

١٨٨٥، جريدة سورية ١٠٦٩ تاريخ ٢٠ شوال ١٣٠٣،

١٨٨٥.

(١٣٧) جريدة الهدى ١١٢، سنة ٥، ١٩٠٢.

(١٣٨) الدستور، ١٤. ٥٤. سالنامه ولاية سورية ١٣٠٢

١٨٨٤/، ٥٣. ٩٤. ١٠٠.

(١٢٩) غرابية، سورية، ٢٤٨.

(١٣٠) سالنامه ولاية سورية ١٣٠٢/١٨٨٤، ٢٩.

(١٣١) جريدة سورية ٨٧٦ تاريخ ٨ شوال ١٢٩٩/١٨٨١.

(١٣٢) الدستور، ١، ٣٨٢، ٤٠١.

(١٣٣) سالنامه ولاية سورية ١٣٠٢، ١٨٨٤، ٥٢ - ٥٣. المصدر

نفسه، ١٣٠٣، ١٨٨٥، ٢٠٠ - ٢٠١.

(١٣٤) جريدة سورية ١٠٨٣ تاريخ ٨ صفر ١٣٠٤، ١٨٨٦.

الإدارة وحساباتها.

وعند مناقشة التطبيق العملي لهذا النظام، يلاحظ أن مدحت باشا يشير إلى أن هذا النظام لم يكن فعالاً بسبب عدم كفاية الجهاز المعين لهذه المهمة، لأن الدولة عينت كاتباً واحداً لمعرفة مساحات الأراضي، ومعرفة أصحابها، ووضع الضرائب عليها، وأعطته راتباً قدره مائة وخمسون قرشاً، وبالمقابل يشير مدحت إلى تجربة أوروبا في هذا المجال التي عينت لكل قرية لجاناً ومهندسين لمعرفة مقادير الأراضي، وتقدير قيمة الضرائب عليها. ويتساءل مدحت باشا: إذا كانت الدولة لا تعرف عدد السكان، فكيف ستعرف مساحات الأراضي^(١٣٩)؟ وتؤيده في ذلك جريدة سورية التي تشير إلى أن الدولة لم تستطع أن تسمح الأراضي أو تعرف مقاديرها^(١٤٠). ويبدو أن هذا الوضع استمر حتى نهاية العهد العثماني^(١٤١).

ولنظام الأراضي انعكاس سلبي على المجتمع، فقد مارس المخاتير وشيوخ القرى تأثيراً على الموظفين، فعينوا حدود ومساحة أراضيهم كما شاءوا، فمثلاً قرية بوران من قضاء البقاع ومساحتها ٨٨١٥ دونماً سجلت بأسماء خمسة أشخاص، وحرّم بقية الفلاحين من الأراضي، كما سجل قسم كبير من أراضي قرى الولاية باسم متنفذي المدن، وبذلك برز عدد من العائلات الدمشقية تمتلك عدداً من القرى في الولاية. كما أن قسماً من الفلاحين تخلصوا من أراضيهم بسبب عدم مقدرتهم على دفع الضرائب المستحقة عليها^(١٤٢). وتشير السالنامة إلى أن واردات الدولة من الطابو فقط عام ١٨٨٥/١٣٠٣ بلغت ٩٥٣٨٢٢ قرشاً، وتناقص هذا الرقم عام ١٨٩٢/١٣١٠-١٨٩٣/١٣١١ إلى ٦١٦١١٦ قرشاً^(١٤٣)، وربما يعزى هذا التناقص إلى بطء عملية تسجيل الأراضي وتطويعها، وإلى عدم قدرة الناس على دفع رسوم الطابو، وربما يضاف إلى ذلك تقلص حجم

الولاية بعد إنشاء ولاية بيروت.

يتبع قلم الدفتر الخاقاني، قلم تحرير الوريكو في مركز الولاية، وقلم الوريكو في اللواء، وأمور الوريكو في القضاء^(١٤٤). ويمكن القول أن هاتين الدائرتين متلازمتان، فعندما استعفى عزتو عثمان أفندي مدير الدفتر الخاقاني عام ١٨٨٥/١٣٠٣ من منصبه، عين بدلاً منه سري أفندي مفتش الوريكو، الذي باشر مهام عمله في شهر صفر عام ١٨٨٦/١٣٠٤^(١٤٥).

فرضت ضريبة الوريكو بموجب خط شريف كلخانة الذي جاء فيه: "لذلك يلزم بعد الآن أن يتعين على كل فرد من أهالي البلاد وريكو مناسب". ثم صدر نظام الوريكو عام ١٨٦١/١٢٧٧، وبعد ذلك صدرت قواعد أخذ (تحصيل) الوريكو عام ١٨٧٠/١٢٨٦. تقسم ضريبة الوريكو إلى قسمين: القسم الأول وريكو الأملاك والعقارات، وهذه تؤخذ بموجب المادة الثانية من النظام، بنسبة ٠,٤% عن الأراضي الزراعية، و٠,٨% عن الأراضي المزروعة بالأشجار، أما العقارات التي تشمل الخانات، والحمامات، والمخازن، والطواحين وغيرها، فقد فرضت عليها هي الأخرى ضريبة. والقسم الثاني من الوريكو هو وريكو التمتع، فرض بموجب المادة الرابعة من النظام، بحيث تؤخذ سنوياً نسب معينة من مداخيل الأشخاص الذين يعملون بالتجارة والصناعة أو يزاولون حرفاً مختلفة^(١٤٦).

وتشير جريدة سورية إلى أن الدولة قد اشتطت في تحصيل ضريبة الوريكو، فهناك شكوى من أن وريكو الأملاك عام ١٨٨٥/١٣٠٣، كان مرتفعاً حيث قدرت الأملاك بأعلى من قيمتها الفعلية، وكانت المطالبة بإيجاد دفتر خاص يحوي قيمة الأملاك الحقيقية. كما أن هذه

(١٤٤) المصدر نفسه، ١٨٨٤/١٣٠٢، ٥٤، ١٣١، ١٦٢.

(١٤٥) جريدة سورية ١٠٤٤ تاريخ ١٦ ربيع الثاني ١٣٠٣/

١٨٨٥. المصدر نفسه، ١٠٨٠ تاريخ ١٦ محرم ١٣٠٤/

١٨٨٦. المصدر نفسه، ١٠٨٦ تاريخ ١٩ صفر ١٣٠٤/

١٨٨٦.

(١٤٦) الدستور، ٢، ٢، ٢٧. مجموعة القوانين ٣، ٣٥٣، ٣٥٨.

عوض، الإدارة العثمانية، ١٧٠، ٢٩١.

(١٣٩) مدحت باشا، ١١٧-١٨٨.

(١٤٠) جريدة سورية ٩٩٤ تاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٨٨٤/١٣٠٢.

(١٤١) عوض، الإدارة العثمانية، ٢٦٣.

(١٤٢) المرجع نفسه، ٢٣٦-٢٣٨.

(١٤٣) سالنامة ولاية سورية ١٨٨٥/١٣٠٣، ٢٠٠. المصدر نفسه،

١٨٩٢/١٣١١-١٨٩٣/١٣١٠، ٢٤٩.

١٣٠٢/١٨٨٤، إضافة إلى منصبه في رئاسة النافعة^(١٤٩)، وتشير جريدة سورية إلى أن الأداء في المجال الزراعي اقتصر على الإعلان عن وجود الآلات الزراعية، فقد احضر مهندس إحدى الشركات الألمانية، آلة حصاد وقام بتجربتها بوجود هولوباشا وعدد من المزارعين^(١٥٠).

ومن خلال تحليل واجبات مديري الزراعة يمكن استنتاج أن لهؤلاء المديرين دوراً في وضع المعلومات الجغرافية عن كل لواء، والوارد في سالنامة الولاية^(١٥١)، وذلك في محاولة لبيان طبيعة المواقع المختلفة، ومدى ملائمتها لزراعة أصناف معينة^(١٥٢)، كما وضع هؤلاء المديرون جداول مواعيد الزراعة، ورصدوا تقلبات الطقس.

مأمور النافعة

وجدت بموجب المادة الحادية عشرة من قانون الولايات، وظيفة مأمور الأمور النافعة، يعين من قبل نظارة الأمور النافعة، مهمته الكشف مع مهندس الولاية على الطرق والمعابر. وحددت المادة السابعة والعشرون من نظام إدارة الولايات، أن وظائف أمناء الطرق تنحصر في: جلب المكلفين للعمل وجمعهم في الأوقات المقررة لذلك، وإدارة مخصصات الطرق وصرفها، وإعطاء الوالي دفتر (بيان) ما أنجز من عمليات الخدمة والبقايا النقدية، واستحضار الأدوات والأسباب المتعلقة بكشفيات إدارة هندسة الولاية وأعمالها، وإبلاغ الوالي بها تحريراً. وأُنيطت أمور الإشراف على الطرق من الناحية الهندسية بمهندس الولاية^(١٥٣).

وبالعودة إلى معلومات سالنامة، يتضح وجود دائرة

الضريبة لم يتم تحصيلها من الأشراف والأغنياء، وإنما عمد المأمورون إلى توزيع حصص هؤلاء على بقية المكلفين، كما تواطأ المقدرين فخفضوا قيمة الضريبة على أصحاب رؤوس الأموال، وحصلوا الفرق من المكلفين الآخرين^(١٤٧).

مأمور الزراعة والتجارة

وجد بموجب المادة الثانية عشرة من قانون الولايات، مأمور واحد للنظر في أمر الزراعة، وتسهيل التجارة، يعين من قبل نظارة التجارة والزراعة. وحددت واجباته بموجب المادة الثانية والعشرين من نظام إدارة الولايات على النحو التالي:

- إجراء التنظيمات المتعلقة بأمور الزراعة فناً وعملاً بحسب ما تقتضيه طبيعة الموقع الجغرافي لكل مكان.
- إجراء تدقيق في كل كشف وتعيين التدابير التي تتعلق بترقي التجارة وإبلاغها خطياً للوالي.
- ضبط ما يتعلق بالإدخالات والإخراجات وأمور زراعة الولاية وجمع ذلك وتدوينه.
- العمل على النهوض بمستوى الزراعة.

وبموجب تعليمات مديري الزراعة الصادرة عام ١٢٨٠/١٨٦٣، عين وكلاء عن المديرين في كل قضاء وناحية، يتم اختيارهم من بين الأهالي يسمى الواحد منهم مدير الزراعة. ومهمته توفير أصول الزراعة والحراثة على الوجه الأكمل، والترغيب في الزراعة بشكل عام، وبشكل خاص الحبوب والأرز والنيلة والحرير والقطن من الصنفين الأمريكي والمصري، وذلك حسب طبيعة الأرض وقابليتها^(١٤٨).

وبالعودة إلى معلومات سالنامة، يتضح أن هولوباشا قد ترأس غرفة الزراعة في ولاية سورية عام

(١٤٧) ١٨١ جريدة سورية ١٠٤٢ تاريخ ٢ ربيع الثاني ١٣٠٣ / ١٨٨٥. المصدر نفسه، ١٠٤٨ تاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٣٠٣/ ١٨٨٥. المصدر نفسه، ١٠٨٣ تاريخ ٨ صفر ١٣٠٤/ ١٨٨٦.

(١٤٨) الدستور ١، ٤٠٢، ٤٨١-٤٨٢.

(١٤٩) سالنامة ولاية سورية ١٣٠٢/ ١٨٨٤، ٥٨ - ٥٩.

(١٥٠) جريدة سورية ١٠٦٨ تاريخ ١٣ شوال ١٣٠٣/ ١٨٨٥.

(١٥١) سالنامة ولاية سورية ١٢٩٩/ ١٨٨١، ٢٣٥. المصدر نفسه، ١٨٩٠/ ١٣٠٨ - ١٨٩١/ ١٣٠٩، ٤٥. المصدر نفسه، ١٨٩٩/ ١٣١٧، ٢٤٣.

(١٥٢) قام المهندس وصفي زكريا بوضع جدول حسب طبيعة المواقع الجغرافية، ومدى ملائمتها لزراعة أصناف معينة.

انظر، وصفي زكريا، فن الزراعة، ٤٤٦.

(١٥٣) الدستور ١، ٢٨٢، ٤٠٣.

في مركز الولاية، ويعلوها محكمة تميز في العاصمة الأستانة. ثم صدر نظام المحاكم النظامية عام ١٢٨٨/ ١٨٧٢، الذي نص على أن المحاكم النظامية تكون على درجتين الأولى بداية والثانية استئناف. وتشكلت تبعاً لذلك دوائر العدلية في ولاية سورية^(١٥٥).

وتبين سالنامة ولاية سورية تشكيل هذه الدوائر حيث ترأس الدائرة العدلية، في الولاية مفتش العدلية، وهو أحد مأموري الولاية، وجدت وظيفته بموجب المادة الرابعة والسبعين من قانون تشكيل المحاكم، ومهمته النظر في أعمال المحاكم النظامية، وتتبع أحوالها وحركاتها، وملاحظة ما يقع مخالفاً لحسن مجرى الأمور العدلية، ومبايناً للقانون والأصول^(١٥٦).

بالإضافة لمفتش العدلية الذي ترأس الدائرة العدلية في الولاية، تشير السالنامة إلى وجود عدد من الموظفين عملوا تحت إمرته وهم: وكيل العدلية، والرئيس الأول والثاني لمحكمة الاستئناف، ومدعي عام محكمة الاستئناف، والرئيس الأول والثاني لمحكمة البداية، ومعاون مدعي عام المركز، ورئيس محكمة تجارة الشام. وممن شغل منصب مفتش العدلية أحمد عزت بك، ثم نقل إلى منصب مفتش العدلية في ولاية قونية، وتسلم بدلاً منه عزتو سري أفندي، الذي اشرف على عمل المحاكم في الولاية، حيث تشير جريدة سورية إلى أنه غادر مدينة دمشق في جولة تفتيشية إلى بيروت ابتداء من شهر صفر عام ١٣٠٣/ ١٨٨٥، وعاد في شهر رجب من نفس العام^(١٥٧).

وتشير السالنامة إلى أن مدعي عام محكمة الاستئناف، إضافة لكونه أحد مأموري الولاية، قد اشرف على دائرة محكمة الاستئناف، التي قسمت إلى محكمتين: الأولى

للهندسة في الولاية، اشرف عليها مهندس الولاية، وهو في هذه الفترة عزتو بشارة أفندي، إضافة إلى وجود مهندسين وأربعة أمناء للطرق، وترأس هولوا باشا النافعة عام ١٣٠٢/ ١٨٨٤. وتشير سالنامة عام ١٣٠٢/ ١٨٨٤، إلى المبلغ المخصص للنافعة وهو (٨٠٠٠٠٠) قرش، خصصت للواء الشام فقط، وأهملت بقية ألوية الولاية. ولكن جريدة سورية تشير إلى تقرير قدمه مهندس الولاية عام ١٣٠٤/ ١٨٨٦، أشار فيه إلى أن مجموع الطرق التي تم تنفيذها في الولاية لا تزيد على خمسين كيلومتراً، وأن نصف هذه الأعمال قد خصصت للواء حماة، أما سائر الألوية فقد كان نصيبها ٣-٤ كم. وأشار التقرير أيضاً إلى أن الدائرة قد أحضرت عدداً من المهندسين، واشترت الأثاث والأدوات اللازمة، وقدمت التسهيلات كافة، ويعزو التقرير عدم تنفيذ المشاريع إلى عدم إشراف المتصرفين على العمل، وختم المهندس حديثه قائلاً " فلا يسعنا إلا تكرار التأسف تجاه مأموري الملحقيات الكرام"^(١٥٨). ويشار هنا إلى أن الدولة اعتمدت في تنفيذ هذه الأعمال على تكليف الأفراد من سن (١٦-٦٠) على العمل المجاني (السخرة) في الطرق، وكذلك تسخير حيوانات العمل والعربات، وذلك بموجب نظام الطرق والمعابر الصادر عام ١٢٨٦/ ١٨٦٩.

القضاء

نص خطي شريف همايون الصادر عام ١٢٧٢/ ١٨٥٠، على إنشاء محاكم مختلطة للفصل في القضايا، ثم صدر قانون الجزاء الهمايوني عام ١٢٧٤/ ١٨٥٦، وبعد ذلك صدر قانون تشكيل المحاكم النظامية عام ١٢٨٦/ ١٨٧٠، الذي نصت المادة الأولى منه على تقسيم المحاكم إلى نوعين: الأول محاكم جزائية، والثاني حقوقية، ونص القانون على أن يكون لهاتين المحكمتين محكمة استئناف

(١٥٥) الدستور ١، ٥، ١٧٣، ٢٢٣. مجموعة القوانين ٤، ٥. الحصني، منتخبات التواريخ ١، ٢٧٢. عوض، الإدارة العثمانية، ٢٩٧.

(١٥٦) سالنامة ولاية سورية ١٣٠٢/ ١٨٨٤: ٤٩، ٦٠. مجموعة القوانين ٤: ٢٢.

(١٥٧) ١٩٣ جريدة سورية ٩٩١ تاريخ ٨ ربيع الأول ١٣٠٢/ ١٨٨٤. المصدر نفسه، ١٠٣٧ تاريخ ٢٦ صفر ١٣٠٣/ ١٨٨٥. المصدر نفسه، ١٠٥٥ تاريخ ٥ رجب ١٣٠٣/ ١٨٨٥.

(١٥٨) سالنامة ولاية سورية ١٣٠٢/ ١٨٨٤، ٥٥، ٥٨، ٢٠٦. جريدة سورية ٩٩٣ تاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٣٠٢/ ١٨٨٤. جريدة سورية ١٠٧٩ تاريخ ٩ محرم ١٣٠٤/ ١٨٨٦. الدستور ٢، ٤٦١.

المتهمين للاستجواب، فقد سأل محمد كامل رئيس محكمة بداية الشام، محمود عدوي مستنطق محكمة بداية الشام عن سبب توقيف مائة وشخصين، مدة طويلة دون استجوابهم. فرد المستنطق أن هذا السؤال ليس من اختصاص محكمة البداية، وإنما من اختصاص مدعي عام محكمة الاستئناف^(١٦٥).

وعندما اشتكى أهالي دمشق من تصرفات أعضاء دائرة عدلية الشام، عمدت الدولة إلى إجراء تنقلات بينهم وعزلت بعضاً منهم^(١٦٦). كما اشتكى وجوه البلد من عبد الله أفندي الصباغ عام ١٣٠٤/١٨٨٦، وهو أحد رؤساء العدلية، فعمد الوالي إلى نفي بعض الموظفين إلى حماة وهم: علي أفندي الدالاتي، أحمد أفندي القوتلي، أحمد بك العظم، إسماعيل أفندي الغزي، سليم أفندي العمري، وأبو الخير أفندي الحمصي^(١٦٧).

أما محاكم التجارة، فقد نص قانون تشكيل المحاكم النظامية على أن ينشأ في كل مركز من مراكز الولايات والأقضية محكمة تجارية تختص بدعاوى التجار. وبموجب المادة الثانية من قانون التجارة الهامبوني الصادر عام ١٢٧٦/١٨٦٠، تم تشكيل محكمة التجارة، حيث جاء النص على أنها عبارة عن مجلس واحد مكون من رئيس واحد وعضوين دائمين، وأربعة أعضاء مؤقتين يتم اختيارهم من قبل التجار الموجودين في مركز المحكمة، إضافة إلى وجود كتاب و مترجمين حسب الحاجة. وحددت المواد ٢٧-٣٨ الأمور التي تنظرها المحكمة. وتطبيقاً لذلك وجدت محاكم تجارية في كل من بيروت وصور، وطرابلس، وحماة، والبلقاء^(١٦٨).

وبموجب المادة السادسة والسبعين من رئاسة ناظر التجارة، تشكلت محكمة استئناف التجارة، من ثلاثة أعضاء دائمين، وخمسة أعضاء مؤقتين، وهم من الأعضاء

حقوقية والثانية جزائية، وذلك طبقاً لقانون تشكيل المحاكم النظامية. وتبع محكمة الاستئناف، قلم محكمة الاستئناف، وهيئة اتهام الولاية. وتبع دائرة المدعي العام هيئة محكمة بداية الشام التي قسمت أيضاً إلى قسمين: الأول حقوقي والثاني جزائي، إضافة إلى دائرتي الاستئناف والإجراء، وذلك طبقاً لقانون تشكيل المحاكم النظامية^(١٥٨).

أما في الأقضية فقد اقتصر تشكيل المحاكم النظامية على محاكم البداية، حيث نص قانون تشكيل المحاكم النظامية على أن المحاكم في الأقضية تكون محاكم بداية فقط^(١٥٩). وبناء على ذلك وجد في لواء الشام خمس محاكم بداية هي: محكمة بداية البقاع، ومحكمة بداية بعلبك، ومحكمة بداية وادي العجم، ومحكمة بداية دوما، ومحكمة بداية حاصبيا^(١٦٠).

إلا أن الجهاز القضائي على الرغم من تنظيمه نظرياً، فقد واجه في التطبيق صعوبات عملية منها ضعف تطبيق الأنظمة، بسبب عدم وجود الموظفين المؤهلين للقيام بهذه المهمة^(١٦١) وعدم وجود خبرة في تشكيل هذه المحاكم، حيث وجه سؤال إلى نظارة العدلية من ولاية سورية، حول كيفية تشكيل محكمة البداية^(١٦٢). يضاف إلى ذلك أن مفتشي العدلية لم يكونوا يحضرون إلى المحاكم، فأصدرت نظارة العدلية أمراً إلى مفتشي عدلية ولاية سورية، بأن يحافظوا على الحضور إلى الدوام، والالتزام بساعات الدوام الرسمي في مراكز عملهم من الساعة الخامسة صباحاً حتى الساعة العاشرة صباحاً^(١٦٣)، ذلك أن بعض أعضاء المحاكم حسب تقرير نظارة العدلية قد حصروا أوقاتهم لرؤية مصالحهم الخاصة، وتركوا الحضور إلى المحاكم^(١٦٤).

كما مارست دائرة الاستئناف تعسفاً عند توقيف

(١٥٨) سالفاتمة ولاية سورية ١٣٠٢/١٨٨٤: ٤٩، ٦٠، ٦١، ٦٣. مجموعة القوانين ٤، ٥، ٨.

(١٥٩) الدستور، ١٧٣.

(١٦٠) سالفاتمة ولاية سورية ١٣٠٢/١٨٨٤، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦.

(١٦١) مدحت باشا، ١١٨، ١٢٩.

(١٦٢) جريدة سورية ٩٩١ تاريخ ٦ ربيع الأول ١٣٠٢/١٨٨٤.

(١٦٣) جريدة سورية ٩٩٣ تاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٣٠٢/١٨٨٤.

(١٦٤) جريدة سورية ١٠٨٠ تاريخ ١٦ محرم ١٣٠٤/١٨٨٦.

(١٦٥) جريدة سورية ١٠٧٢ تاريخ ١٢ ذي الحجة ١٣٠٣/١٨٨٥.

(١٦٦) عوض، الإدارة العثمانية، ١٣٧-١٣٨.

(١٦٧) الحصني، منتخبات التواريخ، ١، ٢٧٤.

(١٦٨) الدستور ١، ١٩٢. سالفاتمة ولاية سورية ١٣٠٢/١٨٨٤.

١١٦، ١٢٥، ١٣٤، ١٦٧، ١٧٧.

المؤقتين في محاكم التجارة^(١٦٩). وتطبيقاً لذلك وجدت ثلاث محاكم استئناف تجارية في ولاية سورية: الأولى محكمة استئناف تجارة الشام، والثانية محكمة استئناف تجارة عكا، والثالثة محكمة استئناف تجارة طرابلس. ونظرت هذه المحاكم ثماني قضايا استئناف عام ١٢٩٩/١٨٨١ (١٧٠).

ومن خلال المعلومات التي تم استعراضها فيما سبق، تتضح مدى أهمية السالنامة في دراسة تاريخ ولاية سورية في العهد العثماني، فهناك قدر هائل من المعلومات الهامة والمفيدة التي تستطيع أن تقدمها السالنامة، شريطة أن يكون الباحث قادراً على فهم لغتها، وأن يتدرب على كيفية

المصادر والمراجع

التعامل معها^(١٧١)، مع الالتفات إلى عدة محاذير منها: أن السالنامة كتبت من وجهة نظر رسمية، والمعلومات الواردة فيها قد تخدم أهدافاً محددة، وتشير إلى إنجازات قد لا يكون تحقق شيء منها. لذلك يجب على الباحث أن يقارن معلومات السالنامة مع معلومات المصادر الرسمية الأخرى^(١٧٢)، ومصادر التشريع المختلفة، حيث يتبين مدى الاختلاف بين التطبيق العملي والتشريع، ويجب مقارنة المعلومات مع مصادر غير رسمية، وعندها يتبين الفرق الثاني في المعلومات، فتشير السالنامة إلى أن جميع أوجه الحياة منظمة ومزدهرة، على النقيض أحياناً مما تشير إليه المصادر التاريخية المختلفة.

زكريا، وصفي ١٩٢٤، فن الزراعة، مجلة العرفان، ج ٥، م ٩، ٤٤٦.

سامي شمس الدين، ١٣١٧ قاموس تركي، مطبعة إقدام، استانبول. الشدياق، سليم فارس، ١٢٨٩ كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، ج ٧، مطبعة الجوائب، استانبول.

شيخو لويس، ١٩٠١ تاريخ فن الطباعة في الشرق، المشرق، م ٢٤.

صابات، خليل، ١٩٥٨، تاريخ الطباعة في الشرق العربي، القاهرة، ص ٦٣.

طرزي، فيليب دي، ١٩١٣، تاريخ الصحافة العربية، ج ٤، المطبعة الأدبية، بيروت.

الطرابلسي، محمد أمين الصوفي، ١٣٢٠، سفير الليالي، ج ٢، طرابلس.

عزمي بك افندي، ١٩٧٢ ولاية بيروت، ج ٢، دار لحد خاطر، بيروت، لبنان.

عوض، عبد العزيز، ١٩٦٩، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤، دار المعارف، القاهرة.

الغزي، كامل حسين بن مصطفى بالي، ١٩٢٢-١٩٢٦، نهر الذهب في تاريخ حلب، ج ٣، المطبعة المارونية، حلب.

كرد علي، محمد ١٩٢٥، الجباية في الشام، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، ج ١.

أحمد إبراهيم خليل، ١٩٨٤ السالنامات العثمانية مصدراً لتاريخ البصرة الحديث، مجلة الخليج العربي، م ٤، ع ٣ - ٤.

البيات، فاضل، ١٩٨٨، السالنامات العثمانية وأهميتها لتاريخ العراق، مجلة المورد، م ١٧، ع ٢.

البيات، فاضل، ١٩٩٨، السالنامات العثمانية مصدراً لدراسة التاريخ المحلي، دراسات في مصادر تأريخ العرب الحديث، جامعة آل البيت.

البيطار، عبد الرزاق، ١٩٦١-١٩٦٣، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ج ٣، المجمع العلمي العربي، دمشق.

جريدة الهدى ١٩٠٢، ١١٢٤، سنة ٥.

الجليلي، محمد صديق، ١٩٧٣، التقويم الشمسي العثماني المسمى بالسنيين المالية الرومية، مجلة المجمع العلمي العراقي، م ٢٣.

الحصني، محمد أديب آل تقي الدين، ١٩٧٢، منتخبات التواريخ، ج ٣، المطبعة الحديثة، دمشق، ج ١: ٢٦٩.

حرب، محمد، ١٩٨٣، السالنامات العثمانية وأهميتها في بحوث الخليج والجزيرة العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع ٣.

ريان، محمد رجائي، ١٩٩٨، أهمية السالنامات العثمانية في دراسة تاريخ الأردن الحديث ومدى استفادة الباحثين منها، دراسات في مصادر تأريخ العرب الحديث، جامعة آل البيت.

(١٧١) فاضل البيات، السالنامات العثمانية مصدراً، ١٧٩.

(١٧٢) محمد ريان، أهمية السالنامات، ٢١٣، ٢٢١.

(١٦٩) الدستور ١، ٢٦١.

(١٧٠) سالنامة ولاية سورية ١٣٠٢/١٨٨٤، ٢٧٧.

غرايبة عبد الكريم، ١٩٦١ - ١٩٦٢، سورية في القرن التاسع عشر ١٨٤٠ - ١٨٧٦، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة.

Carra De Vaux, Sal-Name, E-II, 3: 83. Hassan Duman Haazarlayan, Osmanli Yillikari (salnameler ve Nevsaller), Istanbul, 1982.

مدحت باشا، ١٩١٩، مذكرات مدحت باشا، تعريب كمال بك حتاتة، مطبعة هندية، القاهرة.

مكاريس، شاهين، ١٨٨٣، المعارف في سورية، مجلة المقتطف، سنة ٧، م ٧.

المعلوف، عيسى اسكندر، ١٩٠٨، خليل خوري، مجلة المقتطف، م ٣٣.

The "Salnamah" as a Source to Study the History of Syria During the Ottoman Reign

Issa Abu Saleem*

ABSTRACT

This research aims at investigating the role of the Salnamah as a source for the history of the Ottoman reign in Syria during the last phase of its history. To gain this aim, the study analyzed the Salnamah in terms of its literal and technical meanings, types, divisions and its rich information.

In order to show the importance of the Salnamah, some themes have been taken to compare them with other sources, such as the administrative issues, judicial and financial matters.

* History Department, Mu'tah University, Al-Karak , Jordan. Received on 6/3/2000 and Accepted for publication on 16/5/2001.